



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه  
صلى الله عليه وسلم

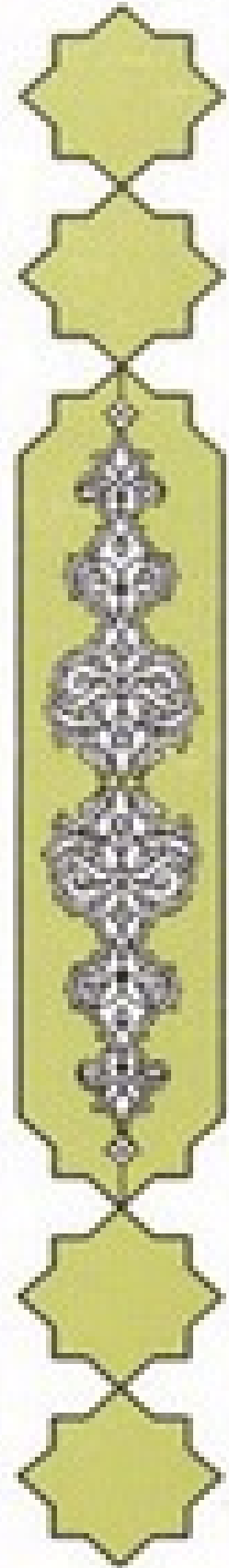
www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

سلسلة المسائل الفقهية

٢٤

الإسلام و متطلبات العصر  
أو  
دور الزمان والمكان في الاستنباط

تأليف  
الشيخ المحقق  
جعفر السبحاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# سلسله المسائل الفقهيہ

کاتب:

آیت اللہ العظمیٰ جعفر سبحانی

نشرت فی الطباعة:

موسسه الامام الصادق ( عليه السلام )

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریرات الكمبيوتریة

# الفهرس

|     |   |
|-----|---|
| ٥   | الفهرس  |
| ٦   | سلسله المسائل الفقهييه الإسلام و متطلّبات العصر أو دور الزمان و المكان فى الاستنباط المجلد ٢٤ |
| ٦   | اشاره   |
| ٦   | الإسلام و متطلّبات العصر أو دور الزمان و المكان فى الاستنباط                                  |
| ٨   | مقدمه   |
| ١٥  | دور الزمان و المكان فى الاستنباط  |
| ١٥  | اشاره   |
| ١٧  | الفصل الأول استعراض الروايات الوارده فى ذلك المضمار   |
| ٣٣  | الفصل الثانى نقل مقتطفات من كلمات الفقهاء   |
| ٥٣  | الفصل الثالث تطبيقات عمليه  |
| ٨٩  | الفصل الرابع دور الزمان و المكان فى الأحكام الحكوميه  |
| ٩٧  | الفصل الخامس دراسه فى تأثير الزمان و المكان فى الفقه السنّى                                   |
| ١٣٢ | تعريف مركز  |

اشاره

سرشناسه: سبجانی تبریزی، جعفر، ١٣٠٨ -

عنوان و نام پدید آور: سلسله المسائل الفقيهيه / تالیف جعفر السبجانی.

مشخصات نشر: قم: موسسه الامام صادق (ع)، ١٤٣٠ق = ١٣٨٨.

مشخصات ظاهري: ٢٦ ج

فروست: سلسله المسائل الفقيهيه؛ ١.

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ دوم.

یادداشت: کتابنامه به صورت زیر نویس.

موضوع: احکام فقهی

موضوع: فقه تطبیقی

شناسه افزوده: موسسه امام صادق (ع)

ص: ١

الإسلام و متطلبات العصر أو دور الزمان و المكان فى الاستنباط



## مقدمه

الحمد لله رب العالمين، و الصلاه و السلام على أفضل خلقه و خاتم رسله محمّد و على آله الطيبين الطاهرين الذين هم عيبه علمه و حفظه سننه.

أما بعد، فإنّ الإسلام عقيدته و شريعته، فالعقيدته هى الإيمان بالله و رسله و اليوم الآخر، و الشريعته هى الأحكام الإلهيه التى تكفل للبشريه الحياه الفضلى و تحقّق لها السعاده الدنيويه و الأخرويه.

و قد امتازت الشريعته الإسلاميه بالشمول، و وضع الحلول لكافه المشاكل التى تعترى الإنسان فى جميع جوانب الحياه قال سبحانه:

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا). (١)

ص: ٣



غير أن هناك مسائل فرعية اختلف فيها الفقهاء لاختلافهم فيما أثر عن مبلغ الرسالة النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، الأمر المذى أدى إلى اختلاف كلمتهم فيها، و بما أن الحقيقة بنت البحث فقد حاولنا في هذه الدراسات المتسلسلة أن نطرحها على طاولة البحث، عسى أن تكون وسيلة لتوحيد الكلمة و تقريب الخطى في هذا الحقل، فالخلاف فيها ليس خلافاً في جوهر الدين و أصوله حتى يستوجب العدا و البغضاء، وإنما هو خلاف فيما روى عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و هو أمر يسير في مقابل المسائل الكثيرة المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية.

و رائدنا في هذا السبيل قوله سبحانه: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً). (١)

جعفر السبحاني قم مؤسسه الإمام الصادق (عليه السلام) ٣.

ص: ٤

١- آل عمران: ١٠٣.

قال الإمام الصادق عليه السّلام:

«العالم بزمانه لا تهجم عليه اللّوابس»

(الكافي: ٢٧/١)

تقديم

دلّت الآيات القرآنية و الأحاديث النبويه و اتّفاق المسلمين على أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم هو النبي الخاتم، و كتابه خاتم الكتب، و شريعته خاتمه الشرائع، و نبوته خاتمه النبوات، فما جاء على صعيد التشريع من قوانين و سنن تعدّ من صميم ثوابت هذا الدين لا تتناول عليها يد التغيير، فأحكامه فى العبادات و المعاملات و فى العقود و الإيقاعات، و القضاء و السياسات أصول خالده مدى الدهر إلى يوم القيامة و قد تضافرت عليها الروايات:

١. روى أبو جعفر الباقر عليه السّلام قال: قال جدى رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «أيّها الناس حلالي حلال إلى يوم القيامة، و حرامى

ص: ٥

حرام إلى يوم القيامة، ألا وقد بينهما الله عزّ وجلّ في الكتاب و بينتهما لكم في سنتي و سيرتي».(١)

٢. كما روى زراره عن الإمام الصادق عليه السّلام و الحرام، فقال: «حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيامة، لا يكون غيره و لا يجيء بعده».(٢)

و الروايات في هذا الصدد عن النبي الأعظم و طائفه منها في كتابنا مفاهيم القرآن فبلغت ١٣٥ حديثاً، و بما أنّ خلود شريعته أمر لم يشكّ فيه أحد من المسلمين، و هو من ضروريات الدين نقتصر على ذلك المقدار، و نطرح السؤال التالي:

إذا كانت الحياه الاجتماعيه على وتيره واحده لصحّ أن يديرها تشريع خالد و دائم، و أمّا إذا كانت متغيره تسودها التحوّلات و التغييرات الطارئه، فكيف يصحّ لقانون ثابت أن ١.

ص: ٦

---

١- الوسائل: ١٢٤/١٨.

٢- الكافي: ٥٧/١.

يسود جميع الظروف مهما اختلفت و تباينت؟

إنّ الحياه الاجتماعيه التي يسودها الطابع البدوى و العشائرى كيف تلتقى مع حياه بلغ التقدم العلمى فيها درجه هائله، فكلّ ذلك شاهد على لزوم تغيير التشريع حسب تغيير الظروف؟

هذا السؤال كثيراً ما يثار فى الأوساط العلميه و يراد من ورائه أمر آخر، و هو التخلص من قيود الدين و القيم الأخلاقيه، مع الغفله أنّ تغيير ألوان الحياه لا يصادم ثبات التشريع و خلوده على النحو الذى بيّنه المحقّقون من علماء الإسلام.

و ذلك لأنّ السائل قد قصّر النظر على ما يحيط به من الظروف المختلفه المتبدله، و ذهل عن أنّ للإنسان خُلُقاً و غرائز ثابتة قد فطر عليها و هى لا تنفك عنه ما دام الإنسان إنساناً، و هذه الغرائز الثابته تستدعى لنفسها تشريعاً ثابتاً يدوم بدوامها، و يثبت بثباتها عبر القرون و الأجيال، و إليك نماذج منها:

ص: ٧

١. انّ الإنسان بما هو موجود اجتماعي يحتاج لحفظ نسله إلى الحياه العائليه، و هذه حقيقه ثابتة في حياه الإنسان و جاء التشريع وفقاً لها، يقول سبحانه: (وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ) (١).

٢. العداله الاجتماعيه توفرّ مصل للإنسان في حياته الاجتماعيه إلا السير وفق نهج العدل و الابتعاد عن الظلم، قال سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبُغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (٢).

٣. انّ الفوارق الرئيسيه بين الرجل و المرأه أمر طبيعي محسوس، فهما يختلفان السخيفه التي تبغى إزاله كلّ تفاوت بينهما، و بما انّ هذا النوع من الاختلاف ثابت لا يتغيّر بمرور الزمان فهو يقتضى تشريعاً ٠.

ص: ٨

١- النور: ٣٢.

٢- النحل: ٩٠.

ثابتاً على شاكله موضوعه، يقول سبحانه: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) (١).

٤. الروابط العائليه هي روابط طبيعيه، فالأحكام المنسقه لهذه الروابط من التوارث و ثابتة لا تتغير بتغير الزمان، يقول سبحانه: (وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) (٢) و المراد من الأولويه هي الأقربيه. شكك فيه أنّ الخمر و الميسر و الإباحه الجنسيه تقوّض أركان الأخلاق، فالخمر يزيل العقل، و الميسر يورث العداة فى المجتمع، و الإباحه الجنسيه تفسد النسل و الحرث فتتبعها أحكامها فى الثبات و الدوام.

هذه نماذج استعرضناها للحياه الاجتماعيه التى لا تمسها يد التغير، و هى ثابتة، فإذا كان التشريع على وفق ٥.

ص: ٩

---

١- النساء: ٣٤.

٢- الأنفال: ٧٥.

الفطره، و كان نظام التشريع قد وضع وفق ملاكات واقعيه، فالموضوعات تلازم أحكامها، ملازمه العله لمعلولها، و الأحكام تتبع موضوعاتها تبعيّه المعاليل لعلها.

هذا جواب إجمالي، و أمّا الجواب التفصيلي فهو رهن الوقوف على الدور الذي يلعبه الزمان و المكان في مرونة الأحكام الشرعيه، و تطبيع الأحكام على متطلبات العصر، و هذا هو الذي سنقوم بدراسته.

## دور الزمان و المكان في الاستنباط

### إشاره

قد يطلق الزمان و المكان و يراد منها المعنى الفلسفي، فيفسر الأول بمقدار الحركه، و الثاني بالبعد الذي يملأه الجسم، و الزمان و المكان بهذا المعنى خارج عن محط البحث، بل المراد هو المعنى الكنائى لهما، أعني: تطور أساليب الحياه و الظروف الاجتماعيه حسب تقدم الزمان و توسع شبكه الاتصالات. و هذا المعنى هو الذي يهّمنا في هذا البحث، و دراسته تتم في ضمن فصول خمس:

ص: ١٠

الأول: دراسه الروايات الوارده فى ذلك المضمار.

الثانى: نقل مقتطفات من كلمات الفقهاء.

الثالث: تطبيقات عمليه.

الرابع: دور الزمان و المكان فى الأحكام الحكوميه.

الخامس: فى دراسه العصرين فى الفقه السنى.

و إليك دراسه الجميع واحداً تلو الآخر.

ص: ١١



## الفصل الأول استعراض الروايات الواردة في ذلك المضمار

قد أُشير في غير واحد من الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السّلام إلى أنّ للزمان و المكان دوراً في تغيير الأحكام إمّا لتبدّل موضوعه بتبدّل الزمان، أو لتغير ملاك الحكم إلى ملاك آخر، أو لكشف ملاك أوسع من الملاك الموجود في عصر التشريع أو غير ذلك ممّا سيوافيك تفسيره عند البحث في التطبيقات.

و أمّا ما وقفنا عليه في ذلك المجال من الأخبار، فنذكره على الترتيب التالي:

ص: ١٢

١. سئل على عليه السّلام عن قول الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلّم: «غَيَّرُوا الشَّيْبَ وَ لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ».

فقال عليه السّلام: «إِنَّمَا قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ ذَلِكَ وَ الدِّينَ قَلًّا، فَأَمَّا الْآنَ وَ قَدْ اتَّسَعَ نِطاقُهُ وَ ضُرِبَ بِجِرَانِهِ فَامْرُؤٌ وَ مَا اخْتَارَ».(١)

فأشار الإمام بقوله: إنّ عنوان التشبه من المسلمين شيبته و كانوا في أقلية صار عملهم تشبهاً باليهود و تقويه لهم، و أمّا بعد انتشار الإسلام في أقطار الأرض على نحو صارت اليهود هم الأقلية فلا يصدق التشبه بهم إذا ترك الخضاب.

٢. روى محمد بن مسلم و زراره عن أبي جعفر الباقر عليه السّلام أنّهما سألاه عن أكل لحوم الحمر الأهليه، فقال: «نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ عَنْ أَكْلِهَا يَوْمَ خَيْرٍ، وَ إِنَّمَا نَهَى عَنْ أَكْلِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِأَنَّهَا كَانَتْ حَمُولَةَ النَّاسِ، وَ إِنَّمَا الْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي الْقُرْآنِ».(٢)١.

ص: ١٣

---

١- نهج البلاغه، قسم الحكم، رقم ١٧.

٢- وسائل الشيعة: ١٦، الباب ٤ من كتاب الأئمة و الأشربه، الحديث ١.

و الحديث يشير إلى أن نهي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن أكل لحومها كان لأجل أن ذبحها في ذلك الوقت يورث الحرج والمشقة، لأنها كانت سبباً لحمل الناس والأمتعة من مكان إلى آخر، فإذا ارتفعت الحاجة في الزمان الآخر ارتفع ملاك الحرمه.

٣. روى محمد بن سنان، أن الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسأله: «كره أكل لحوم البغال والحمير الأهلبيه لحاجه الناس إلى ظهورها واستعمالها والخوف من فنائها وقلتها لا لقدر خلقها ولا قدر غذائها»<sup>(١)</sup>.

٤. روى عبد الرحمن بن حجاج، عمّن سمعه، عن الإمام الصادق عليه السلام قال: سألته عن الزكاه ما يأخذ منها الرجل؟ وقلت له: إنه بلغنا أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: أئما رجل ترك دينارين فهما كى بين عينيه، قال: فقال: «أولئك قوم كانوا أضيافاً على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فإذا أمسى، قال: يا فلان اذهب»<sup>٨</sup>.

ص: ١٤

---

١- وسائل الشيعة: ١٦، الباب ٤ من كتاب الأطمعه والأشربه، الحديث ٨.

فَعَشَّ هَذَا، فَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ: يَا فُلَانُ اذْهَبْ فَعَدَّ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ يَخَافُونَ أَنْ يَصْبِحُوا بِغَيْرِ غِذَاءٍ وَلَا بِغَيْرِ عِشَاءٍ، فَجَمَعَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ دِينَارَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِيهِ هَذِهِ الْمَقَالَةُ، فَإِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يُعْطَوْنَ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ فَلِلرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ وَيَكْفِي عِيَالَهُ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ» (١).

٥. روى حماد بن عثمان، قال: كنت حاضراً عن أبي عبد الله عليه السلام إذ قال له رجل: أصلحك الله، ذكرت أنت علي بن أبي طالب كان يلبس الخشن، يلبس القميص بأربعة دراهم و ما أشبه ذلك، و نرى عليك اللباس الجيد، قال: فقال له: «إنّ علي بن أبي طالب صلوات الله عليه كان يلبس ذلك في زمان لا يُنكر، و لو لبس مثل ذلك اليوم لشُهرَّ به، فخير لباس كلّ زمان، لباس أهله» (٢).

٦. روى مسعده بن صدقه: دخل سفيان الثوري على أبي عبد الله عليه السلام فرأى عليه ثياب بيض كأنها غرقى البيض، ٧.

ص: ١٥

---

١- معانى الأخبار: ١٥٢، باب معنى قول النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) «أيا رجل ترك دينارين».

٢- الوسائل: ٣، الباب ٧ من أبواب أحكام الملابس، الحديث ٧.

فقال: إنَّ هذا اللباس ليس من لباسك، فقال الإمام بعد كلام: «إنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم كان في زمان مُقْفَر جَدْب، فأما إذا أقبلت الدنيا فأحقَّ أهلها بها أبرارها لا فجَّارها، و مؤمنوها لا منافقوها، و مسلموها لا كفَّارها». (١)

٧. روى عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السَّلام يقول: «بينا أنا في الطواف و إذا برجل يجذب ثوبى، و إذا هو عباد بن كثير البصرى»، فقال: يا جعفر ابن محمد تلبس مثل هذه الثياب و أنت في هذا الموضع مع المكان الذى أنت فيه من على عليه السَّلام؟! فقلتُ: «فرقبى اشتريته بدينار، و كان على عليه السَّلام في زمان يستقيم له ما ليس فيه، و لو لبستُ مثل ذلك اللباس في زماننا لقال الناس هذا مرء مثل عباد». (٢)

٨. روى المعلى بن خنيس، عن أبى عبد الله عليه السَّلام قال: إنَّ علياً كان عندكم فأتى بنى ديوان و اشترى ثلاثة أثواب بدينار، القميص إلى فوق الكعب و الإزار إلى نصف الساق، و٣.

ص: ١٦

---

١- الوسائل: ٣، الباب ٧ من أبواب أحكام الملابس، الحديث ١٠.

٢- الوسائل: ٣، الباب ٧ من أبواب أحكام الملابس، الحديث ٣.

الرداء من بين يديه إلى ثدييه و من خلفه إلى أليتيه، و قال: هذا اللباس الذى ينبغى للمسلمين أن يلبسوه، قال أبو عبد الله: «و لكن لا تقدرّون أن تلبسوا هذا اليوم، و لو فعلناه لقالوا مجنون، و لقالوا مرأئى». (١)

٩. روى أبو بكر الحضرمى، قال سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «لسيره على عليه السّلام فى أهل البصره كانت خيراً لشيئته ممّا طلعت عليه الشمس أنّه علم أنّ للقوم دوله، فلو سباهم تُسب شيئته». (٢)

١٠. روى السراد، عن أبي عبد الله عليه السّلام، قال: قلت له: أبيع السلاح، قال: «لا تبعه فى فتنه». (٣)

١١. روى المعلى بن خنيس إذا جاء حديث عن أولكم و حديث عن آخركم بأيهما نأخذ؟ فقال: «خذوا به حتى يبلغكم عن الحى، فخذوا بقوله، أما و الله لا ندخلكم إلا فيمام.

ص: ١٧

---

١- الكافى: ٤٦، باب تشمير الثياب من كتاب الزى و التجمل، الحديث ٢.

٢- الكافى: ٥٥، كتاب الجهاد: ٣٣ باب (لم يذكر عنوان الباب) الحديث ٤.

٣- الكافى: ٥٥، باب بيع السلاح منهم الحديث ٤ و فى الباب ما له صلّه بالمقام.

يسعكم».(١) فإنَّ الحكم الثانی المخالف لما روى سابقاً رهن حدوث تغير في جانب الموضوع أو تبدل الملاك أو غير ذلك من العناوين المؤثره لتبدل الحكم.

١٢. روى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السَّلام قال: قال: «إنَّ النبی صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلمَّ نهى أن تحبس لحوم الأضاحی فوق ثلاثه أيام من أجل الحاجه، فأما اليوم فلا بأس به».(٢)

١٣. روى محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السَّلام قال: سألته عن إخراج لحوم الأضاحی من منى؟ فقال: «كنا نقول: لا يخرج منها بشيء لحاجه الناس إليه، و أما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس بإخراجه».(٣)

١٤. روى الحكم بن عتيبه، عن أبي جعفر عليه السَّلام، قال: قلت له: إنَّ الديات إنما كانت تؤخذ قبل اليوم من الإبل و البقر و الغنم، قال: فقال: «إنما كان ذلك في البوادي قبل ٥.

ص: ١٨

---

١- الكافي: ١، باب اختلاف الحديث، الحديث ٩.

٢- الوسائل: ١٠، الباب ٤١ من أبواب الذبح، الحديث ٣.

٣- الوسائل: ١٠، الباب ٤٢ من أبواب الذبح، الحديث ٥.

الإسلام، فلما ظهر الإسلام و كثرت الورق فى الناس قسّمها أمير المؤمنين عليه السّلام على الورق» قال الحكم: قلت: أ رأيت من كان اليوم من أهل البوادي، ما الذى يؤخذ منهم فى الديه اليوم؟ إبل؟ أم ورق؟ فقال: «الإبل اليوم مثل الورق بل هى أفضل من الورق فى الديه، أنّهم كانوا يأخذون منهم فى ديه الخطأ مائه من الإبل يحسب لكلّ بعير، مائه درهم، فذلك عشره آلاف».

قلت له: فما أسنان المائه بعير؟ فقال: «ما حال عليه الحول ذُكران كلّها». (١)

إنّ المشكله فى المقرر من الديات الست من وجوه:

الأوّل: عدم وجود التعادل و التساوى بين الأمور الست فى بدء الأمر، الوارده فى بعض الأحاديث.

١٥. روى عبد الرحمن بن الحجاج ديه النفس بالشكل التالى:

أ: مائه إبل كانت فى الجاهليه و أقرّها رسول الله .٨.

ص: ١٩

---

١- الوسائل: ١٩، الباب ٢ من أبواب ديات النفس، الحديث ٨.



ب: مائتا بقر على أهل البقر.

ج: ألف شاه ثنيه على أهل الشاه.

د: ألف دينار على أهل الذهب.

ه: عشرة آلاف درهم على أهل الورق.

و: مائتا حله على أهل اليمن. (١)

فأين قيمه مائتي حله من قيمه مائه إبل أو غيرها؟! فقد أوجد ذلك مشكله في أداء الديه خصوصاً إذا قلنا بما هو المشهور من أنّ اختيار أى واحد منها بيد القاتل، فإذا كيف يتصور التخيير بين الأقل و الأكثر؟!

و الجواب: أنه من المحتمل أن تكون جميع هذه الموارد متقاربه قيمه، لأنّ الحلل اليمانيه و إن كانت زهيده الثمن إلا أنّ صعوبه اقتنائها حال دون انخفاض قيمتها.

و على فرض انخفاض قيمتها لما كان للجاني اختيار الحلل أخذاً بالمتيقن من مورد النص للجاني. ١.

ص: ٢٠

---

١- الوسائل: ١٩، الباب ١ من أبواب ديه النفس، الحديث ١.

الثانى: المراد من الورق الوارد فى النصوص هو الدينار و الدرهم المسكوكين الرائجين، و هذا غير متوفر فى غالب البلدان، لأنّ المعاملات تتم بالعمله الرائجه فى كلّ بلد، و هى غير النقدين، و على فرض وجود النقدين فى الأعصار السابقه، فليسا رائجين.

الثالث: لم ترد فى النصوص الا-جتزاء بالعمله الرائجه فما ورد من الدينار و الدرهم فغير رائجين و ما هو الرائج اليوم كالعمله الورقيه فلم يرد فيها نصّ.

و الجواب عن الأخيرين هو أنّ تقويم ديه النفس بالأنعام أو الحلل، لم يكن لخصوصيه فيها دون غيرها، بل لأجل أنّ قلّه وجود النقدين كانت سبباً لتعامل الناس بالأجناس فكان الثمن أيضاً جنساً كالمثمن و لما كثر الورق، قسّمها الإمام على الورق.

و هذا يعرب عن أنّ الديه الواقعيه هو قيمه هذه الأنعام و الحلل، لا-أنفسها بما هى هى، بنحو لو أدى قيمتها لما أدى الديه الواقعيه.

و لو صحَّ ذلك فلا فرق عندئذ بين النقدين و العملة الرائجة في البلاد هذه الأيام، إذ الغرض أداء قيمه النفس بأشكالها المختلفه.

١٦. روى الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السَّلام قال: سألت عن الوبا يكون في ناحيه المصر فيتحول الرجل إلى ناحيه أُخرى، أو يكون في مصر فيخرج منه إلى غيره.

فقال: «لا بأس إنَّما نهى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم عن ذلك لمكان ربيته كانت بحيال العدو فوقع فيهم الوبا فهربوا منه، فقال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم: الفارَّ منه كالفار من الزحف كراهيه أن يخلو مراكزهم».(١)

فدلَّ الحديث على أنَّ النهي كان بملاك خاص، و هو أنَّ الخروج كان سبباً لضعف النظام الإسلامي و إلا فلا مانع من أن يخرجوا منه بغيه السلامه.

١٧. روى علي بن المغيرة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السَّلام: القوم يكونون في البلد فيقع فيه الموت، ألهم أن يتحوَّلوا عنها.

ص: ٢٢

---

١- الوسائل: ٢، الباب ٢٠ من أبواب الاحتضار، الحديث ١.

إلى غيرها، قال: «نعم»، قلت: بلغنا أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عاب قومًا بذلك، فقال: «أولئك كانوا ربيته بازاء العدو فأمرهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أن يثبتوا في موضعهم ولا يتحولوا عنه إلى غيره، فلما وقع فيهم الموت تحولوا من ذلك المكان إلى غيره، فكان تحويلهم عن ذلك المكان إلى غيره كالفرار من الزحف».(١)

١٨. روى عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام: لا ينبغي أن يتزوج الرجل الحرّ المملوكه اليوم، إنّما كان ذلك حيث قال الله عزّ وجلّ: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا) و الطول المهر، و مهر الحره اليوم مثل مهر الأمه أو أقل.(٢)

فالحديث يهدف إلى تفسير قوله سبحانه:

(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) (٣).٥.

ص: ٢٣

---

١- الوسائل: ٢، الباب ٢٠ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

٢- الوسائل: ١٤، الباب ٤٥ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة، الحديث ٥.

٣- النساء: ٢٥.

فألايه تعلق جواز تزويج الأمه بعدم الاستطاعه على نكاح الحره، لأجل غلاء مهرها بخلاف مهر الأمه فأنها كانت زهيده الثمن.

فإذا عاد الزمان إلى غير هذا الوضع و صار مهر الأمه و الحره على حدّ سواء، بل كان مهر الحره أقلّ فلا- ينبغي أن يتزوج المملوكه فقد غيّرت الظروف جواز الحكم إلى كراهته أو تحريمه.

١٩. روى بكير بن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله رجل و أنا حاضر، فقال: يكون لى غلام فيشرب الخمر و يدخل فى هذه الأمور المكروهه فأريد عتقه، فهل أعتقه أحبّ إليك أم أبيع و أتصدق بثمانه؟ فقال: «إنّ العتق فى بعض الزمان أفضل، و فى بعض الزمان الصدقه أفضل، فإن كان الناس حسنه حالهم، فالعتق أفضل، و إذا كانوا شديده حالهم فالصدقه أفضل، و بيع هذا أحبّ إلى إذا كان بهذه الحال».(١)١.

ص: ٢٤

---

١- الوسائل: ١٦، الباب ٢٧ من أبواب العتق، الحديث ١.

٢٠. روى محمد بن سنان، عن الإمام موسى بن جعفر عليهما السّلام في حديث: «ليس بين الحلال و الحرام إلاّ شيء يسير، يحوله من شيء إلى شيء فيصير حلالاً و حراماً». (١)

هذه بعض ما وقفنا عليه، و لعلّ الباحث في غضون الجوامع الحديثيه يقف على أكثر من ذلك.

حصيله الروايات

إنّ الإمعان في مضامين هذه الروايات يثبت أنّ تغير الحكم إنّما كان لإحدى الجهات التاليه:

١. كان الحكم، حكماً حكومياً و ولائياً نابعاً من ولايه النبي على إداره المجتمع و حفظ مصالحه، و مثل هذا الحكم لا يكون حكماً شرعياً إلهياً نزل به أمين الوحي عن ربّ العالمين، بل حكماً مؤقتاً يدور مدار المصالح و المفاسد التي أوجبت تشريع هذا النوع من الأحكام.

و من هذا القبيل النهى عن إخراج اللحم من منى قبله.

ص: ٢٥

---

١- بحار الأنوار: ٩٤/٦، الحديث ١، باب علل الشرائع و الأحكام.

ثلاثه أيام، أو النهى عن أكل لحوم الحمير، و لذلك قال الإمام بعد تبين علّه النهى إنّما الحرام ما حرّم الله فى القرآن، مشيراً إلى أنّه لم يكن هذا النهى كسائر النواهى النابعه من المصالح و المفسد، الذاتيه كالخمر و الميسر، بل نجم عن مصالح و مفسد مؤقتة.

و نظيرهما النهى من الخروج عن مكان ظهر فيه الطاعون، حيث إنّ النهى كان لأجل أنّ تحوّلهم من ذلك المكان كان أشبه بالفرار من الزحف فوافاهم النهى، فإذا انتفى هذا القيد فلا مانع حينئذ من خروجهم.

٢. أنّ تبدل الحكم كان لأجل انعدام الملاك السابق، و ظهور ملاك مباين، كما هو الحال فى حديث الدينارين بخلاف عصر الإمام الصادق حيث كان يعطون من السنه إلى السنه.

و مثله جواز نكاح الأمه مع القدره على الحره، لأنّ ملاك الجواز هو غلاء مهر الحره، و قد انتفى فى ذلك العصر،

بل صار الأمر على العكس كما فى نفس الروايه.

٣. عروض عنوان محرم عليه، ككونه لباس الشهره أو رمى اللابس بالجنون كما فى أحاديث الألبسه، كما يمكن أن يكون من قبيل تبدل الملاك، فقد ورد النهى فى عصر مقفر، جذب، و أين هو من عصر الخصب و الرخاء!؟

٤. كون الملاك أوسع كما هو الحال بالاكْتفاء بالدرهم و الدينار فى ديه النفس، فى عصر الإمام على عليه السّلام فإنّ الملاك توفّر ما يقوّم به دم المجنى عليه، ففى أهل الإبل الإبل، و فى أهل البقر و الغنم بهما، و فى أهل الدرهم و الدينار بهما.

ص: ٢٧



## الفصل الثاني نقل مقتطفات من كلمات الفقهاء

إن تأثير الظروف في تفسير الروايات و الفتاوى في كلام الفقهاء أمر غير عزيز، وقد وقفوا على ذلك منذ أمد بعيد، و نذكر هنا مقتطفات من كلامهم:

١. الصدوق (٣٠٦-٣٨١ هـ)

١. روى الصدوق في الفقيه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الفرق بين المسلمين و المشركين التلحي بالعمائم».

ثم قال الصدوق في شرح الحديث: ذلك في أول الإسلام و ابتدائه، و قد نقل عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَيضاً أَنَّهُ أَمَرَ بِالتَّحِي

ص: ٢٨

و نهى عن الاقتعاط. (١)

قال الفيض الكاشاني بعد نقل الحديث: التلحى إداره العمامه تحت الحنك، و الاقتعاط شدُّها من غير إداره، و سِيَّته التلحى متروكه اليوم فى أكثر بلاد الإسلام كقصر الثياب فى زمان الأئمه، فصارت من لباس الشهره المنهى عنها. (٢)

٢. العلامه الحلّى (٦٤٨-٧٢٦ هـ)

قال فى مبحث تجويز النسخ: الأحكام منوطه بالمصالح، و المصالح تتغير بتغير الأوقات، و تختلف باختلاف المكلفين، فجاز أن يكون الحكم المعين مصلحه لقوم فى زمان فيؤمر به، و مفسده لقوم فى زمان آخر فينهى عنه. (٣)م.

ص: ٢٩

---

١- الفقيه: ٢٦٠/١ برقم ٨٢١.

٢- الوافى: ٧٤٥/٢٠.

٣- كشف المراد: ١٧٣، ط مؤسسه الإمام الصادق عليه السّلام.

٣. الشيخ الشهيد محمد بن مكي العاملي (المتوفى عام ٨٦٥ هـ)

قال: يجوز تغيير الأحكام بتغير العادات كما في النقود المتعاوره(١) و الأوزان المتداوله، و نفقات الزوجات و الأقارب فأنها تتبع عاده ذلك الزمان الذي وقعت فيه، و كذا تقدير العواري بالعوائد.

و منه الاختلاف بعد الدخول في قبض الصداق، فالمروى تقديم قول الزوج، عملاً بما كان عليه السلف من تقديم المهر على الدخول.

و منه: إذا قدم بشيء قبل الدخول كان مهراً إذا لم يسم غيره، تبعاً لتلك العاده فالآن ينبغي تقديم قول الزوجه، و احتساب ذلك من مهر المثل(٢).

فقد أشار بقوله «ينبغي تقديم قول الزوجه» إلى مسأله التنازع بينهما فيما إذا ادّعت الزوجه بعد الدخول بعدم تسلمف.

ص: ٣٠

---

١- المتعاوره أى المتداوله.

٢- القواعد و الفوائد: ١٥٢/١، القاعده الخامسه، ط النجف الأشرف.

المهر، و ادعى الرجل تسليمه إليها، فقد روى الحسن بن زياد، قال: إذا دخل الرجل بامرأته، ثم ادعت المهر و قال: قد أعطيتك فعلها البيّنه و عليه اليمين. (١)

غير أنّ لفيماً من الفقهاء حملوا الروايه على ما إذا كانت العاده الإقباض قبل الدخول و إلا فالبيّنه على الزوج.

قال صاحب الجواهر: الظاهر أنّ مبني هذه النصوص على ما إذا كانت العاده الإقباض قبل الدخول، بل قيل إنّ الأمر كذلك كان قديماً، فيكون حينئذ ذلك من ترجيح الظاهر على الأصل. (٢)

٤. المحقق الأردبيلي (المتوفى ٩٩٣ هـ)

قال: و لا- يمكن القول بكلية شيء بل تختلف الأحكام باعتبار الخصوصيات و الأحوال و الأزمان و الأمكنه و الأشخاص و هو ظاهر، و باستخراج هذه الاختلافات ١.

ص: ٣١

---

١- الوسائل: الجزء ١٥، الباب ٨ من أبواب المهور، الحديث ٧.

٢- الجواهر: ٣١/١٣٣.

و الانطباق على الجزئيات المأخوذة من الشرع الشريف، امتياز أهل العلم و الفقهاء، شكر الله سعيهم و رفع درجاتهم. (١).

٥. صاحب الجواهر (المتوفى ١٢٦٦ هـ)

قال في مسأله بيع الموزون مكيلاً و بالعكس: إنَّ الأقوى اعتبار التعارف في ذلك و هو مختلف باختلاف الأزمنه و الأمكنه. (٢).

٦. الشيخ الأنصارى (١٢١٤-١٢٨١ هـ)

و قال الشيخ الأنصارى في بحث ضمان المثلى و القيمي: بقى الكلام في أنه هل يعد من تعذر المثل خروجه عن القيمة كالماء على الشاطئ إذا أتلفه في مفازه و الجمد في الشتاء إذا أتلفه في الصيف أم لا؟ الأقوى بل المتعين هو الأول بل حكى عن بعض نسبه إلى الأصحاب و غيرهم و المصرح به في محكى ٣.

ص: ٣٢

---

١- مجمع الفائدة و البرهان: ٤٣٦/٣.

٢- الجواهر: ٣٧٥/٢٣.

التذكّره و الإيضاح و الدروس قيمه المثل فى تلك المفازة و يحتمل آخر مكان أو زمان يخرج المثل فيه عن المالىه. (١)

٧. الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (١٢٩٤-١٣٧٣ هـ)

قال فى تحرير المجله فى ذيل الماده ٣٩: «لا ينكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان» قد عرفت أنّ من أصول مذهب الإماميه عدم تغيير الأحكام إلاّ بتغيير الموضوعات اما بالزمان و المكان و الأشخاص، فلا يتغير الحكم و دين الله واحد فى حقّ الجميع لا تجد لسنة الله تبديلاً، و حلال محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم حلال إلى يوم القيامة و حرامه كذلك.

نعم يختلف الحكم فى حقّ الشخص الواحد باختلاف حالاته من بلوغ و رشد و حضر و سفر و فقر و غنى و ما إلى ذلك من الحالات المختلفه، و كلّها ترجع إلى تغيير الموضوع فيتغير الحكم، فتدبر و لا يشتبه عليك الأمر. (٢) ١.

ص: ٣٣

١- المكاسب: ١١٠.

٢- تحرير المجله: ٣٤/١.

الظاهر أنه يريد من قوله: «أمّياً بالزمان و المكان و الأشخاص فلا يتغير الحكم» أنّ مرور الزمان لا يوجب تغيير الحكم الشرعي بنفسه، و أمّياً إذا كان مرور الزمان سبباً لظوء عناوين موجهة لتغير الموضوع فلا شكّ أنّه يوجب تغيير الحكم و قد أشار إليه في ذيل كلامه.

٨. السيد الإمام الخميني (١٣٢٠-١٤٠٩ هـ)

قال: إنني على اعتقاد بالفقه الدارج بين فقهاءنا و بالاجتهاد على النهج الجواهرى، و هذا أمر لا بدّ منه، لكن لا يعنى ذلك أنّ الفقه الإسلامى لا- يواكب حاجات العصر، بل أنّ لعنصرى الزمان و المكان تأثيراً فى الاجتهاد، فقد يكون لواقعه حكم لكنّها تتخذ حكماً آخر على ضوء الأصول الحاكمة على المجتمع و سياسته و اقتصاده.<sup>(١)</sup>

و قد طرح هذه المسألة غير واحد من أعلام السنّة، منهم: ١.

ص: ٣٤

---

١- صحيفه النور: ٩٨/٢١.

١. ابن قيم الجوزيه (المتوفى ٧٥١هـ) فقد عقد في كتابه فصلاً تحت عنوان «تغير الفتوى و اختلافها بحسب تغير الأزمنه و الأمكنه و الأموال و النيات و العوائد».

يقول في ذيل هذا الفصل:

هذا فصل عظيم النفع، و وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعه أوجب من الحرج و المشقه، و تكليف ما لا سبيل إليه، ما يعلم أنّ الشريعه الباهره التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به، فإنّ الشريعه مبناها و أساسها على الحُكْم و مصالح العباد في المعاش و المعاد، و هي عدل كلّها، و رحمه كلّها، و مصالح كلّها، و حكمه كلّها، فكلّ مسأله خرجت عن العدل إلى الجور، و عن الرحمه إلى ضدها، و عن المصلحه إلى المفسده، و عن الحكمه إلى العبث، فليست من الشريعه. (١)

٢. أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ) في «الموافقات» قال: المسأله العاشره: إنّنا وجدنا الشارع قاصداً لمصالح العباد و الأحكام العاديه تدور معه حيثما دار، فتريه.

ص: ٣٥

---

١- اعلام الموقعين: ١٤/٣ و قد استغرق بحثه في هذا الكتاب ٥٦ صفحه.



الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة فإذا كان فيه مصلحة جاز. (١)

وقال في موضع آخر: النظر في م آليات الأفعال معتبر مقصود شرعاً، كانت الأفعال موافقه أو مخالفه، و ذلك أنّ المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادره عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلاّ بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل. (٢)

٣. العلامه محمد أمين أفندى الشهير ب «ابن عابدين» مؤلف كتاب «مجموعه رسائل» قال ما هذا نصّه:

اعلم أنّ المسائل الفقهيّه إمّا أن تكون ثابتة بصريح النص، و إمّا أن تكون ثابتة بضرب اجتهاد و رأى، و كثيراً منها ما بينه المجتهد على ما كان في عرف زمانه بحيث لو كان في زمان العرف الحادث لقال بخلاف ما قاله أوّلاً، و لهذا قالوا فيد.

ص: ٣٦

---

١- الموافقات: ٣٠٥/٢، ط دار المعرفه.

٢- الموافقات: ١٤٠/٤، ط دار الكتب العلميه، و العبارة الأولى أصرح في المقصود.

شروط الاجتهاد أنه لا- بدّ فيه من معرفه عادات الناس، فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغيّر عرف أهله، أو لحدوث ضروره، أو فساد أهل الزمان بحيث لو بقى الحكم على ما كان عليه أوّلاً- للزم منه المشقه و الضرر بالناس، و لخالف قواعد الشريعه المبيته على التخفيف و التيسير و دفع الضرر و الفساد لبقاء العالم على أتم مقام و أحسن أحكام، و لهذا ترى مشايخ المذهب خالفوا ما نص عليه المجتهد فى مواضع كثيره بناها على ما كان فى زمنه لعلمهم بأنّه لو كان فى زمنهم لقال بما قالوا به أخذاً فى قواعد مذهبه. (١)

٤. الفقيه الأستاذ أحمد مصطفى الزرقاء فى كتابه «المدخل الفقهى العام»، قال:

الحقيقه انّ الأحكام الشرعيه التى تتبدّل بتبدّل الموضوعات مهما تغيرت باختلاف الزمان، فإنّ المبدأ الشرعى فيها واحد و ليس تبدّل الأحكام إلّا تبدّل الوسائل و الأساليب الموصله إلى غايه الشارع، فإنّ تلك الوسائل و الأساليب فى ٢.

ص: ٣٧

---

١- رسائل ابن عابدين: ١٢٣/٢.

الغالب لم تحدّد في الشريعة الإسلامية بل تركتها مطلقه لكي يختار منها في كلّ زمان ما هو أصلح في التنظيم نتاجاً و أنجح في التقويم علاجاً.

ثم إنّ الأستاذ جعل المنشأ لتغيير الأحكام أحد أمرين:

أ: فساد الأخلاق و فقدان الورع و ضعف الوازع، و أسماء بفساد الزمان.

ب: حدوث أوضاع تنظيميه و وسائل فرضيه و أساليب اقتصاديه.

ثمّ إنّهُ مثل لكلّ من النوعين بأمثله مختلفه اقتبس بعضها من رساله «نشر العرف» للشيخ ابن عابدين، و لكنّه صاغ الأمثله في ثوب جديد. (١)

٥. الدكتور وهبه الزحيلي في كتابه «أصول الفقه الإسلامي» فقد لخص ما ذكره الأستاذ السابق و قال في صدر البحث: تغيير الأحكام بتغيير الأزمان.

إنّ الأحكام قد تتغير بسبب تغيير العرف، أو تغيير ٢.

ص: ٣٨

---

١- المدخل الفقهي العام: ٩٢٤/٢.

مصالح الناس، أو لمراعاة الضروره، أو لفساد الأخلاق و ضعف الوازع الديني، أو لتطور الزمن و تنظيماته المستحدثه، فيجب تغيير الحكم الشرعي لتحقيق المصلحه و دفع المفسده و إحقاق الحق و الخير، و هذا يجعل مبدأ تغيير الأحكام أقرب إلى نظريه المصالح المرسله منها إلى نظريه العرف.(١)

و قبل تطبيق هذا الأصل على موارد نود أن نشير إلى أمور يتبين بها حدّ هذا الأصل:

[هنا أمور يتبين بها حدّ هذا الأصل ]

الأول: حصر التشريع في الله سبحانه

دلّت الآيات القرآنيه على حصر التشريع في الله سبحانه و أنّه ليس مشرع سواه، قال سبحانه: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (٢).

و المراد من الحكم هو الحكم التشريعي بقريته قوله: .

ص: ٣٩

---

١- أصول الفقه الإسلامي: ١١١٦/٢.

٢- يوسف: ٤٠.

(أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) و هذا أمر أوضحنأ حاله فى موسوعتنا «مفاهيم القرآن».

و ينبغى التأكيد على نكته و هى أن تغير الحكم وفق الزمان و المكان يجب أن لا يتنافى مع حصر التشريع بالله سبحانه.

الثانى: خلود الشريعة

دلّ القرآن و السنّة على خلود الشريعة الإسلاميه و أنّ الرسول خاتم الأنبياء، و كتابه خاتم الكتب، و شريعته خاتمه الشرائع، فحلاله حلال إلى يوم القيامة، و حرامه حرام إلى يوم القيامة، و بذلك تضافرت الآيات و الروايات و قد تقدّم.

فباللزام أيضاً أن لا يكون أى تناف بين خلود الشريعة و تأثير الزمان و المكان على الاستنباط.

و من حسن الحظ أنّ الأستاذ أحمد مصطفى الزرقاء قد صرح بهذا الشرط، و هو أنّ عنصرى الزمان و المكان لا تمسان كرامه الأحكام المنصوصه فى الشريعة، و إنّما يؤثران فى الأحكام

ص: ٤٠

المستنبطه عن طريق القياس و المصالح المرسله و الاستحسان و قال ما هذا نصه:

قد اتفقت كلمه فقهاء المذاهب على أنّ الأحكام التى تتبدّل بتبدّل الزمان و أخلاق الناس هى الأحكام الاجتهاديه من قياسيه و مصلحيه، أى التى قررها الاجتهاد بناء على القياس أو على دواعى المصلحه، و هى المقصوده من القاعده المقرره «تغيير الأحكام بتغير الزمان».

أمّا الأحكام الأساسيه التى جاءت الشريعه لتأسيسها و توطيدها بنصوصها الأصليه الأمره، الناهيه كحرمه المحرمات المطلقه و كوجوب التراضى فى العقود، و التزام الإنسان بعقده، و ضمان الضرر الذى يلحقه بغيره و سريان إقراره على نفسه دون غيره، و وجوب منع الأذى و قمع الاجرام، و سد الذرائع إلى الفساد و حمايه الحقوق المكتسبه، و مسئوليته ككلّ مكلف عن عمله و تقصيره، و عدم مؤاخذه برىء بذنوب غيره، إلى غير ذلك من الأحكام و المبادئ الشرعيه الثابته التى جاءت الشريعه لتأسيسها و مقاومه خلافها، فهذه لا تتبدل

ص: ٤١

بتبدل الأزمان، بل هي الأصول التي جاءت بها الشريعة لإصلاح الأزمان والأجيال، ولكن وسائل تحقيقها وأساليب تطبيقها قد تتبدل باختلاف الأزمنة المحدثه. (١)

و كلامه صريح في أنّ المتغير عندهم هو الأحكام الاجتهاديه لا الأحكام المنصوصه، و يريد من الأحكام الاجتهاديه ما استنبطه المجتهد من القواعد الخاصه، كالقياس و المصالح المرسله، و قد صرّح بذلك الدكتور وهبه الزحيلي حيث قال: و ذلك كائن بالنسبه للأحكام الاجتهاديه القياسيه أو المصلحيه المتعلقه بالمعاملات أو الأحوال المدنيه من كلّ ما له صلّه بشؤون الدنيا و حاجات التجاره و الاقتصاد و تغير الأحكام فيها في حدود المبدأ الشرعي، و هو إحقاق الحق و جلب المصالح و درء المفاسد.

أمّا الأحكام التعبديه و المقدرات الشرعيه و أصول الشريعه الدائمه، فلا تقبل التبديل مطلقاً، مهما تبدل المكان و تغير الزمان، كحرمة المحارم، و وجوب التراضي في العقود، و ٢.

ص: ٤٢

---

١- المدخل الفقهي العام: ٩٢٥٩٢٤/٢.

ضمان الضرر الذى يلحقه الإنسان بغيره، و سريان إقراره على نفسه، و عدم مؤاخذة برىء بذنب غيره.

نعم،<sup>(١)</sup> نقل تقديم بعض الأحكام الاجتهاديه على النص عن أحمد بن إدريس المالكي، و نجم الدين أبو ربيع المعروف بالطوفى، و بما أنا لم نقف على نصوص كلامهم نتوقف عن القضاء فى حقهم.

و على أى تقدير يجب على من يقول بتأثير العاملين على استنباط الحكم الشرعى أن يحددهما بشكل لا- تمس الأصلين المتقدمين أى نحترز أولاً عن تشريع الحكم، و ثانياً عن مس كرامه تأييد الأحكام، و على ذلك فلا فرق بين الأحكام الاجتهاديه و المنصوصه إذا كان الأصلان محفوظين.

الثالث: انّ المراد من تأثير الزمان و المكان على الاستنباط، هو أن يكون تغير الوضع موجباً لتبدل الحكم

من دون أن يكون فى النص إشاره إلى هذا النوع من التغيير، و إلا فلو كان التشريع الأول متضمناً لتغير الحكم فى الزمان الثانى ٢.

ص: ٤٣

---

١- أصول الفقه: ١١١٦/٢.



فهو خارج عن موضوع بحثنا و إن كان يمكن الاستئناس به، و على ذلك تخرج الموارد التالية عن موضوع البحث.

أ: اختلاف الحكم الشرعى فى دار الحرب مع غيرها، مثلاً- لو ارتكب المسلم فعلاً- يستتبع الحد فلا يقام عليه فى دار الحرب، بخلاف ما لو كان فى دار الإسلام.

قال أمير المؤمنين عليه السّلام: «لا يقام على أحد حدّ بدار العدو».(١)

ب: من زنى فى شهر رمضان نهائياً كان أو ليلاً- عوقب على الحد لانتهاكه الحرمه، و كذا لو كان فى مكان شريف أو زمان شريف.(٢)

ج: اختلاف المجاهدين و المنفقين قبل الفتح و بعده، يقول سبحانه: (لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ).

ص: ٤٤

---

١- الوسائل: ١٨، الباب ١٠ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١. لاحظ الخلاف: ٥٢٢/٥ قال ابن قدامه فى المغنى: ٥٣٨/١٠. قال أبو حنيفة: لا حدّ و لا قصاص فى دار الحرب و لا إذا رجع.

٢- الشرائع: ٩٤١/٤، كتاب الحدود، المسأله العاشره.

وَقَاتِلْ أَوْلِيكَ أَكْثَرَ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١).

د: نسخ الحكم فى الزمان الثانى، كما فى قوله سبحانه: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ) (٢) فقد نسخ بقوله سبحانه: (أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ... (٣).

ه: تغيير الأحكام بطرء العناوين الثانويه كالضرر و الحرج و تقديم الأهم على المهم، و النذر و العهد و اليمين و ما أشبه ذلك.

و حصيله الكلام: أنّ محور البحث هو أنّ الظروف المختلفه هى العامل الوحيد لتغير الأحكام بعد التشريع ٣.

ص: ٤٥

١- الحديد: ١٠.

٢- المجادله: ١٢.

٣- المجادله: ١٣.

الأول، وهذه هي التي تبعث الفقيه على الإمعان في بقاء التشريع الأول أو زواله، و أمّا إذا قام الشارع بنفسه ببيان اختلاف الحكمين في الظرفين فهو خارج عن محط البحث و إن كان ربما يقرب فكره التأثير، و يستأنس بها المجتهد. أو كان التغيير لأجل طروء عناوين ثانويه كالاضطرار و الحرج فهو خارج عن محط البحث و بذلك يعلم أنّ استناد بعض من نقلنا نصوصهم من أعلام السنّه إلى تلك العناوين، خروج عن مصب البحث.

الرابع: إذا قلنا بتأثير الزمان و المكان على الاستنباط، فالحكم المستنبط عندئذ حكم واقعي

و ليس حكماً ظاهرياً كما هو معلوم، لعدم أخذ عنوان الشكّ في موضوعه و لا حكماً واقعياً ثانوياً الذي يعتمد على عنواني الضرر و الحرج أو غير ذلك من العناوين الثانويه، فالمجتهد يبذل جهده في فهم الكتاب و السنّه لاستنباط الحكم الشرعي الواقعي في هذه الظروف، و يكون حكمه كسائر الأحكام التي يستنبطها

المجتهد فى غير هذا المقام، فالحكم بجواز بيع الدم أو المنى أو سائر الأعيان النجسه التى ينتفع بها فى هذه الأيام ليس حكماً ظاهرياً ولا مستخرجاً من باب الضرر و الحرج، وإنما هو حكم واقعى كسابقه (أى التحريم) غير أنّ الحكم السابق كان مبنياً على عدم الانتفاع بالأعيان النجسه انتفاعاً معتداً به، و هذا الحكم مبنى على تبدل الموضوع.

و إن شئت قلت بتبدل مصداق الموضوع إلى مصداق موضوع آخر، تكون الحرمة و الجواز كلاهما حكمين شرعيين واقعيين.

## الفصل الثالث تطبيقات عمليه

إذا وقفت على الروايات الواردة حول تأثير الزمان و المكان، و على كلمات المحققين من الفريقين في ذلك المضمار فآن الأوان للبحث في التطبيقات و الفروع المستنبطه على ضوء ذلك الأصل، و بما أنّ تأثير الزمان و المكان على الاستنباط ليس تأثيراً عشوائياً، بل هو خاضع لمنهاج خاص يسير على ضوئه، فلذلك نذكر الأمثله تحت ضوابط معينه لئلا تقع ذريعه إلى إنكار ثبات الأحكام و دوامها:

الأول: تأثيرهما في تطبيق الموضوعات على مواردنا

لا شكّ أنّ هناك أموراً وقعت موضوعاً لأحكام شرعيه نظير:

ص: ٤٨

١. الاستطاعه: قال سبحانه: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (١).
٢. الفقر: قال سبحانه: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ... وَابْنِ السَّبِيلِ) (٢).
٣. الغنى: قال سبحانه: (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَ مَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) (٣).
٤. بذل النفقه للزوجه: قال سبحانه: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ) (٤).
٥. إمساك الزوجه بالمعروف: قال سبحانه: (فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) (٥).

و من الواضح ان مصاديق هذه الموضوعات تتغير ا.

ص: ٤٩

- ١- آل عمران: ٩٧.
- ٢- التوبه: ٦٠.
- ٣- النساء: ٦.
- ٤- الطلاق: ٦.
- ٥- البقره: ٢٣١.

حسب تغير أساليب الحياه، فالإنسان المستطيع بالأمس للحجّ، لا يعد مستطيعاً اليوم، لكثرة حاجات الإنسان فى الزمان الثانى دون الأول، و بذلك يتضح حال الفقر و الغنى، فربّ غنى بالأمس فقير اليوم.

كما أنّ نفقه الزوجه فى السابق كانت منحصره فى الملبس و المأكل و المسكن، و أما اليوم فقد ازدادت حاجاتها على نحو لو لم يقم الرجل ببعض تلك الحاجات يعد عمله بخساً لحقها، و امتناعاً من بذل نفقتها.

إنّ المثلى و القيمى و المكيل و الموزون موضوعات للأحكام الشرعيه، مثلاً: لا- تجوز معاوضه المتماثلين إذا كان مكيلاً أو موزوناً إلاّ بمثله قدرّاً و وزناً، دون المعدود و الموزون، فيجوز تبديلهما بأكثر منهما فالمثلى يضمن بالمثلى، و القيمى بالقيمى، و قد عرّف المثلى بكثرة المماثل، و القيمى بقلّته، و لذلك عُدت الثياب و الأوانى من القيميات، لكن صاروا اليوم بفضل الصنائه الحديثه، مثليين.

ثمّ إنّ المتبع فى كون شىء مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً

هو عرف البلد الذى يتعامل فيه و هو يختلف حسب اختلاف الزمان و المكان.

و بذلك اتضح أنّ عنصرى الزمان و المكان يؤثران فى صدق المفاهيم فى زمان دون زمان.

الثانى: تأثيرهما فى تغيير الحكم بتغيير مناطه

لا- شكّ أنّ الأحكام الشرعيه تابعه للملاكات و المصالح و المفسد، فربما يكون مناط الحكم مجهولاً و مبهماً، و أخرى يكون معلوماً بتصريح من قبل الشارع، و القسم الأول خارج عن محلّ البحث، و أما القسم الثانى فالحكم دائر مدار مناطه و ملاكه.

فلو كان المناط باقياً فالحكم ثابت، و أما إذا تغير المناط حسب تغير الظروف فيتغير الحكم قطعاً، مثلاً:

١. لا خلاف فى حرمه بيع الدم بملاك عدم وجود منفعه محلّله فيه، و لم يزل حكم الدم كذلك حتى اكتشف العلم له منفعه محلّله تقوم عليها رحي الحياه، و أصبح التبرع

ص: ٥١



بالدم إلى المرضى كإهداء الحياه لهم، و بذلك حاز الدم على ملاك آخر فحلّ بيعه و شراؤه.

قال السيد الإمام الخميني: الأقوى جواز الانتفاع بالدم فى غير الأكل و جواز بيعه لذلك.(١) و على ذلك تعارف من بيع الدم من المرضى و غيرهم لا مانع منه فضلاً عمّا إذا صالح عليه أو نقل حق الاختصاص و يجوز نقل الدم من بدن إنسان إلى آخر، و أخذ ثمنه بعد تعيين وزنه بالآلات الحديثه، و مع الجهل لا مانع من الصلح عليه، و الأحوط أخذ المبلغ للتمكين على أخذ دمه مطلقاً، لا مقابل الدم و لا يترك الاحتياط ما أمكن.

٢. انّ قطع أعضاء الميت أمر محرّم فى الإسلام، قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «إنيّ اكم و المثلّه و لو بالكلب العقور».(٢) و من الواضح انّ ملاك التحريم هو قطع الأعضاء لغايه الانتقام و التشفّى، و لم يكن يومذاك أى فائده تترتب على قطع أعضاء.٧

ص: ٥٢

---

١- المكاسب المحرّمه: ٥٧/١.

٢- لاحظ نهج البلاغه: قسم الرسائل، برقم ٤٧.

الميت سوى تلبية للرجيه النفسيه الانتقام و لكن اليوم ظهرت فوائد جمه من وراء قطع أعضاء الميت، حيث صارت عمليه زرع الأعضاء أمراً ضرورياً يستفاد منها لنجاه حياه المشرفين على الموت. و يمكن أن يكون من هذه المقوله المثل التالي:

٣. لا شكَّ أنّ التوالد و التناسل أمر مرغوب في الشرع. روى محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السَّلام، قال: إنّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم قال: «تزوَّجوا فإنِّي مكاثر بكم الأمم غداً يوم القيامة». (١)

و روى جابر، عن أبي جعفر عليه السَّلام، قال: «قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم: ما يمنع المؤمن أن ينفذ أهلاً لعل الله يرزقه نسمة تثقل الأرض بلا إله إلاّ الله». (٢)

حتى أنه سبحانه يمن على عباده بكثرة المال و البنين، و يقول: (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً \* يُرْسِلِ السَّمَاءَ ٣.

ص: ٥٣

---

١- الوسائل: ١٤، الباب الأول من أبواب مقدمات النكاح، الحديث ٢ و ٣.

٢- الوسائل: ١٤، الباب الأول من أبواب مقدمات النكاح، الحديث ٢ و ٣.

إلى غير ذلك من الآيات و الروايات الحاثه على تكثير النسل، لكن ربما تعترى البلاد أزمه اقتصاديه و ثقافيه خانقه لا تتمكن من توفير الخدمات اللازمه لمواطنيها نتيجة كثافه سُكَّانها، فعند ذلك ينقلب ملاك الحكم الاستجابى إلى غيره، لأن هدف الشارع من تكثير النسل هو توفير العزّه و المنعه، فإذا تعسّر فحينها يكون تحديد النسل هو الحل المطلوب.

و هناك أمثله أخرى لم نستعرضها لعدم ثبوت تغيير الملاك عندنا، كصناعه التماثيل فربما يتصور أنّ الملاك فى التحريم هو كون صناعه التماثيل ذريعه لعباده أصحابها، و أمّا اليوم فقد انتفى ذلك الملاك و عادت من الفنون الجميله.

هذا بالنظر إلى البلاد الإسلاميه، و أمّا بالنظر إلى دول جنوب آسيا فالتجسيم هناك رمز العباده و الشرك و ذريعه إليه فهل يكفى فى الحليه خلو العمل من الملاك فى بلد خاص، أو .

ص: ٥٤

يجب أن يكون كذلك في كافة البلدان أو أغلبها، و الثاني هو المتعين.

الثالث: تأثيرهما في كشف مصاديق جديده للموضوع

إنّ الزمان و المكان كما يؤثران في تغيير الملاك و تبدّله، كذلك يؤثران في إسراء الحكم إلى موضوع لم يكن موجوداً في عصر التشريع و ذلك بفضل الملاك المعلوم، و لنذكر هنا أمثله:

١. أنّ السبق و الرمايه من التمارين العسكريه التي يكتسب بها المهارة اللازمه للدفاع عن النفس و للقتال و الظاهر من بعض الروايات حصرها في أمور ثلاثه.

روى حفص بن غياث، عن الإمام الصادق عليه السّلام قال: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل يعنى: النضال».(١)

و روى عبد الله بن سنان عنه عليه السّلام قال: سمعته يقول: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل يعنى النضال».(٢)

و روى الإمام الصادق عليه السّلام عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه كان ٢.

ص: ٥٥

---

١- الوسائل ١٣، الباب ٣ من أبواب السبق و الرمايه، الحديث ١، ٢.

٢- الوسائل ١٣، الباب ٣ من أبواب السبق و الرمايه، الحديث ١، ٢.

يقول: «إنَّ الملائكة تحضر الرهان في الخف و الحافر و الريش و ما سوى ذلك فهو قمار حرام».(١)

و من المعلوم أنَّ المناط للسبق بهذه الأمور هو تقوية البنيه الدفاعيه، فتحصيل هذا الملاك في هذه الأعصار لا يقتصر على السبق بهذه الأمور الثلاثه، بل يتطلب لنفسه وسائل أُخرى أكثر تطوراً.

قال الشهيد الثاني في «المسالك»: لا خلاف بين المسلمين في شرعيه هذا العقد، بل أمر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في عدّه مواطن لما فيه من الفائده المذكوره هي من أهمّ الفوائد الدينيه لما يحصل بها من غلبه العدو في الجهاد لأعداء الله تعالى، الذي هو أعظم أركان الإسلام و لهذه الفائده يخرج عن اللهو و اللعب المنهى عن المعامله عليهما.(٢)

فإذا كانت الغايه من تشريعها الاستعداد للقتال و التدريب للجهاد، فلا يفرق عندئذ بين الدارج في زمن النبي ٦.

ص: ٥٦

---

١- الوسائل ١٣، الباب ٣ من أبواب السبق و الرمايه، الحديث ٣، ٥.

٢- المسالك: ٦٩/٦.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِ أَخْذًا بِالْمَلَائِكِ الْمُتَّقِينَ.

و على ذلك فالحصار ناظر إلى السبق فيما يعد لهواً كاللعب بالحمام كما فى روايه عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «كَلَّ لَهُو... باطل إلا فى ثلاث: فى تأديبه الفرس، و رميه عن قوسه، و ملاعبته امرأته فأنهن حقّ». (١)

٢. الدفاع عن بيضه الإسلام قانون ثابت لا يتغير، و إليه يرشد قوله سبحانه: (وَ أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِباطِ الْخَيْلِ تُزْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَ عَدُوَّكُمْ) (٢)، فكان الدفاع فى الصور السابقه بالسهم و النصل و السيف و ما أشبه ذلك.

و أمّا اليوم و فى ظل التقدم العلمى الهائل، فقد أصبحت المعدات الحربية تدور حول الدبابات و المدرعات و الحافلات و الطائرات المقاتله و البوارج البحريه.

٣. أمر الإسلام بنشر الثقافه و التعليم و التربيه و كانت ٠.

ص: ٥٧

---

١- الوسائل: ١٣، الباب ١ من أحكام السبق و الرمايه، الحديث ٥.

٢- الأنفال: ٦٠.

الوسائل المستخدمة في هذا الصدد يوم ذاك لا تتعدى أموراً بسيطة كالمداود والدوا، ولكن اليوم في ظل التقدم العلمي فقد أصبحت وسائل التعليم متطورة للغاية حتى شملت الكمبيوتر والتلفزة والاذاعة وشبكة المعلومات «الانترنت».

٤. لقد ذهب المشهور إلى تخصيص الاحتكار بأجناس معدوده.

روى السكوني، عن الإمام الصادق عن آبائه عليهم السّلام عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الحكره في ستة أشياء: في الحنطه والشعير و التمر و الزيت و السمن و الزبيب».(١)

و روى غياث، عن الإمام الصادق عليه السّلام، قال: «ليس الحكره إلا في الحنطه والشعير و التمر و الزبيب و السمن».(٢)

و قد ذهب الشيخ الطوسي في النهاية بعد عدها إلى أنه لا يكون الاحتكار في سوى هذه الأجناس و تبعه لفيف من الفقهاء.(٣)

و ثمة احتمال آخر و هو أنّ الأجناس الضرورية يومذاك ٨.

ص: ٥٨

---

١- الوسائل ١٢، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١٠ و ٤.

٢- الوسائل ١٢، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١٠ و ٤.

٣- الحقائق الناضره: ٦٢/١٨.

كانت منحصره بما ورد في الروايات على نحو ينجم عن احتكارها أزمه في المجتمع الإسلامي، دون سائر الأجناس، و أمّا اليوم فلا شكّ أنّه اتسعت الحاجات و تغيرت فعاد ما لم يكن ضرورياً في الماضي أمراً ضرورياً في عصرنا هذا، فلو أوجد الحكره في غير هذه الأجناس نفس الأزمه، يكون الجميع على حد سواء، خصوصاً و أنّ الحلبي روى عن الإمام الصادق عليه السّلام أنّه قال: سألته عن الرجل يحتكر الطعام و يتربص به، هل يصلح ذلك؟ ثمّ قال: «إن كان الطعام كثيراً يسع الناس فلا بأس به و إن كان الطعام قليلاً لا يسع الناس فإنّه يكره أن يحتكر الطعام و يترك الناس ليس لهم طعام».

فإذا (1) كان الميزان هو توفير السعه على الناس و عدمه، فلا فرق بين الطعام و غيره فلا يبعد أن تعم حرمة الحكره إلى غيره.

إنّ من المعلوم أنّ الأحكام الشرعيه تابعه للملاكات ٢.

ص: ٥٩

---

١- وسائل الشيعه: ١٢، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.



فأنها شرعت على أساس المصالح و المفاسد، و هذا يقتضى استيعاب الحكمة لغير ما نصّ عليه، و قد عرفت أنّ الروايات الحاصره ناظره إلى عمدته ما يحتاج إليه الناس فى العصور الماضيه.

و هذا هو خيره صاحب الجواهر فأنه قال: بل هو كذلك فى كلّ حبس لكّل ما تحتاجه النفوس المحترمه و يضطرون إليه و لا مندوحة لهم عنه من مأكول أو مشروب أو ملبوس أو غيرها، من غير تقييد بزمان دون زمان، و لا أعيان دون أعيان، و لا انتقال بعقد، و لا تحديد بحدّ، بعد فرض حصول الاضطرار... بل لا يبعد حرمة قصد الاضطرار بحصول الغلاء و لو مع عدم حاجه الناس و وفور الأشياء، بل قد يقال بالتحريم بمجرد قصد الغلاء و حبه و إن لم يقصد الإضرار، و يمكن تنزيل القول بالتحريم على بعض ذلك. (1)

و قال أيضاً: لو اعتاد الناس طعاماً فى أيام القحط مبتدعاً جرى فيه الحكم لو بنى فيه على العله و فى الأخبار ما ٢.

ص: ٦٠

---

١- جواهر الكلام: ٤٨١/٢٢.

ينادى بأن المدار على الاحتياج و هو مؤيد للتنزيل على المثال، و إن كان فيه ما لا يخفى.(١)

و إلى ذلك ذهب فقيه عصره السيد الاصفهاني، قال: الاحتكار و هو حبس الطعام و جمعه يتربص به الغلاء حرام مع ضروره المسلمين و حاجتهم و عدم وجود من يبذلهم قدر كفايه... و إنما يتحقق الاحتكار بحبس الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الدهن، و كذا الزيت و الملح على الأحوط لو لم يكن الأقوى، بل لا يبعد تحققه في كل ما يحتاج إليه عامه أهالي البلد من الأطمه كالأرز و الذره بالنسبه إلى بعض البلاد.(٢)

و قال المحقق الحائري: إذا فرض الاحتياج إلى غير الطعام من الأمور الضروريه للمسلمين كالدواء و الوقود في الشتاء بحيث استلزم من احتكارها الحرج و الضرر على المسلمين فمقتضى أدله الحرج و الضرر حرمة و إن لم يصدق عليه لغه الاحتكار.

و يمكن التمسك بالتذليل الذي هو في مقام التعليل.٢.

ص: ٦١

---

١- جواهر الكلام: ٤٨٣/٢٢.

٢- وسيله النجاه: ٨/٢.

بحسب الظاهر المتقدم فى معتبر الحلبي، بناء على أنه إذا كان الظاهر أنّ التعليل بأمر ارتكازى فيحكم بإلغاء قيد الطعام، لأنه ليس بحسب الارتكاز إلا من جهة توقّف حفظ النفس عليه، فإذا وجد الملاك المذكور فى الدواء مثلاً فلا ريب أنه بحكمه عرفاً، و هذا يوجب إلغاء الخصوصيه المأخوذه فى التعليل. (١)

أقول: إنّ صاحب الجواهر و المحقق الحائرى حكما بتحريم الاحتكار لأجل الاضطرار، فصارت الحرمة حكماً ثانوياً.

و لكن الحقّ أنّ الحرمة حكم أولى لما عرفت من أنّ الملاك هو كون الناس فى السعه و الضيق فيجوز الأول، و يحرم فى الثانى، و لا أظن أنّ الضيق الناجم عن احتكار الدواء للمرضى و الجرحى أقل وطأه من حكر الملح و السمن و الزيت. (٢) ٥.

ص: ٦٢

---

١- ابتغاء الفضيله فى شرح الوسيله: ١٩٧/١.

٢- و راجع فى حكم الاحتكار: مفتاح الكرامه: ١٠٧/٤؛ مصباح الفقاهه: ٤٩٨/٥.

١. تضافرت النصوص على حليه الأنفال للناس، و من الأنفال: الآجام و الأراضى الموات، و قد كان انتفاع الناس بها فى الأزمنه الماضيه لا- يورث مشكله فى المجتمع، و ذلك لبساطه الأدوات التى تستخدم فى الاستفاده المحدوده من الأنفال. فلم يكن هناك أى ملزم للحد من انتفاع الناس من الأنفال، و أمّا اليوم فقد تطورت أساليب الانتفاع من الأنفال و ازداد جشع الإنسان حيالها، فدعت الضروره إلى وقف الاستغلال الجشع لهذه الأنفال من خلال وضع قوانين كفيله بتحديد هذا الانتفاع صيانه للبيئه.

٢. اتفق الفقهاء على أنّ الغنائم الحربيه تقسم بين المقاتلين على نسق خاص بعد إخراج خمسها لأصحابها، لكن الغنائم الحربيه فى عصر صدور الروايات كانت تدور حول السيف و الرمح و السهم و الفرس و غير ذلك، و من المعلوم أنّ تقسيمها بين المقاتلين كان أمراً ميسراً آنذاك، و أمّا اليوم

و فى ظل التقدم العلمى الهائل فقد أصبحت الغنائم الحربيه تدور حول الدبابات و المدرّعات و الحافلات و الطائرات المقاتله و البوارج البحرىه، و من الواضح عدم إمكان تقسيمها بين المقاتلين بل هو أمر متعسر، فعلى الفقيه أن يتخذ أسلوباً فى كفيه تطبيق الحكم على صعيد العمل ليجمع فيها بين العمل بأصل الحكم و الابتعاد عن المضاعفات الناجمه عنها.

٣. أنّ الناظر فى فتاوى الفقهاء السابقين فيما يرجع إلى الحج من الطواف حول البيت و السعى بين الصفا و المروه و رمى الجمار و الذبح فى منى يحس حرجاً شديداً فى تطبيق عمل الحج على هذه الفتاوى، و لكن تزايد وفود حجاج بيت الله عبر الزمان يوماً بعد يوم أعطى للفقهاء رئى و سيعه فى تنفيذ تلك الأحكام على موضوعاتها، فأفتوا بجواز التوسع فى الموضوع لا- من باب الضروره و الحرج، بل لانفتاح آفاق جديده أمامهم فى الاستنباط.

كانت الفتاوى فى الأعصار السابقه على تحديد المطاف ب ٢٦ ذراعاً، و من المعلوم أنّ هذا التحديد كان يرجع فيما إذا

كان عدد الحجاج لا يزيد على ١٠٠ ألف حاج، و أما اليوم فعدد الطائفين تجاوز عن هذا الحد بكثير حتى بلغ عددهم في هذه الأعصار إلى مليوني حاج بل أزيد، فإذا خوطب هؤلاء بالطواف على البيت فهل يفهم منه أنه يجب عليهم الطواف بين الحدين؟ إذ معنى ذلك أن يحرم الكثير من هذه الفريضة، أو يفهم إيجاد التناوب بين الطائفين حتى لا يطوف حاج طوافاً نديباً إلى أن يفرغ الحجاج عن الفريضة، أو يفهم منه ما فهمه الآخرون من أنهم يطوفون بالبيت بالأقرب فالأقرب؟ و إلى تينك الحاليتين تشير الروايتان التاليتان(١):

١. فقد روى محمد بن مسلم مضمراً، قال: سألته عن حدّ الطواف بالبيت الذى من خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت؟ قال: «كان الناس على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم يطوفون بالبيت و المقام و أنتم اليوم تطوفون ما بين المقام و بين البيت، فكان الحدّ موضع المقام اليوم، فمن جازه فليس بطائف، و الحدّ قبل اليوم و اليوم واحد قدر ما بين المقام و بين البيت من نواحي ٢.

ص: ٦٥

---

١- الوسائل: الجزء ٩، الباب ٢٨ من أبواب الطواف، ح ٢١.

البيت كلّها، فمن طاف فتباعد من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت بمنزله من طاف بالمسجد لأنه طاف في غير حدّ و لا طواف له».

٢. محمّد بن علي الحلبيّ قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الطواف خلف المقام؟ قال: «ما أحبّ ذلك و ما أرى به بأساً، فلا تفعله إلاّ أن لا تجد منه بداً».

و الأولى ناظره إلى الحالة التي يتمكن الحاج من الطواف بين الحديدين بلا مشقه كثيره، و لعلّ الإمام المروى عنه هو أبو جعفر الباقر عليه السّلام، و لم يكن يوم ذاك زحام كثيرٌ و الثانيه منهما ناظره إلى عصر الزحام بحيث يعسر للحاج أن يراعى ذلك الحدّ.

٣. أفتى القدماء بأنّ الإنسان يملك المعادن المركوزه في أرضه تبعاً لها دون أي قيد أو شرط، و كان الداعي من وراء تلك الفتوى هو بساطه الوسائل المستخدمه لذلك، و لم يكن بمقدور الإنسان الانتفاع إلاّ بمقدار ما يعد تبعاً لأرضه، و لكن مع تطور الوسائل المستخدمه للاستخراج، استطاع أن

يتسلط على أوسع مما يعدّ تبعاً لأرضه، فعلى ضوءه لا مجال للإفتاء بأنّ صاحب الأرض يملك المعدن المركز تبعاً لأرضه بلا قيد أو شرط، بل يحدد بما يعدّ تبعاً لها عرفاً، و أمّا الخارج عنها فهو إمّا من الأنفال أو من المباحات التي يتوقف تملكها على إجازة الإمام.

نعم لا ينبغي التأمل في قيام السير العقلائي بل و كذا الشرعيه و إن انتهت إليها على دخولها في ملك صاحب الأرض بتبع ملكه للأرض فتلحق الطبقة السافله بالعاليه و الباطنه بمحتوياتها بالظاهره أخذاً بقانون التبعيه و إن لم يتم هذا الإلحاق من ناحيه الإحياء حسبما عرفت و من ثمّ لو باع ملكه فاستخرج المشتري منه معدناً ملكه و ليس للبائع مطالبته بذلك، لأنّه باعه الأرض بتوابعها.

و لكن السيره لا- إطلاق لها و المتيقن من موردها ما يعد عرفاً من توابع الأرض و ملحقاتها، كالسرداب و البئر و ما يكون عمقه بهذه المقادير التي لا تتجاوز عن حدود الصدق العرفي، فما يوجد أو يتكون و يستخرج من خلال ذلك فهو ملك



لصاحب الأرض بالتبعيه كما ذكر.

و أما الخارج عن نطاق هذا الصدق غير المعدود من التوابع كآبار النفط العميقه جداً و ربما تبلغ الفرسخ أو الفرسخين، أو الآبار العميقه المستحدثه أخيراً لاستخراج المياه من عروق الأرض البالغه فى العمق و البعد نحو ما ذكر أو أكثر، فلا سيره فى مثله و لا تبعيه، و معه لا دليل على إلحاق نفس الأرض السافله بالعالیه فى الملكيه فضلاً عن محتوياتها من المعادن و نحوها.

نعم فى خصوص المسجد الحرام ورد أنّ الكعبه من تخوم الأرض إلى عنان السماء. و لكن الروايه ضعيفه السند. و من ثم ذكرنا فى محله لزوم استقبال عين الكعبه لجميع الأقطار لا ما يسامتها من شىء من الجانبين.

٥. أنّ روح القضاء الإسلامى هو حمايه الحقوق و صيانتها، و كان الأسلوب المتبع فى العصور السابقه هو أسلوب القاضى الفرد، و قضاؤه على درجه واحده قطعیه،

ص: ٦٨

و كان هذا النوع من القضاء مؤمناً لهدف القضاء، و لكن اليوم لما دبّ الفساد فى المحاكم، و قلّ الورع اقتضى الزمان أن يتبدل أسلوب القضاء إلى أسلوب محكمه القضاء الجمع، و تعدّد درجات المحاكم حسب المصلحه الزمانيه التى أصبحت تقتضى زياده الاحتياط.

الخامس: تأثيرهما فى بلوره موضوعات جديده

إنّ التطور الصناعى و العلمى أسفر عن موضوعات جديده لم يكن لها وجود من ذى قبل، فعلى الفقيه دراسه هذه الموضوعات بدقه و إمعان و لو بالاستعانه بأهل خبره و التخصص فى ذلك المجال، و ها نحن نشير إلى بعض العناوين المستجده:

١. التأمين بكافه أقسامه، فهناك من يريد دراسه هذا الموضوع تحت أحد العناوين المعروفه فى الفقه كالصلح و الضمان و غيره، مع أنه عقد مستقل بين العقلاء، فعلى الفقيه دراسه ذلك العنوان كالموجود بين العقلاء.

ص: ٦٩

٢. لقد ظهرت حقوق عقلائيته مستجدّه لم تكن مطروحة بين العقلاء، كحقّ التأليف، وحقّ براءة الاختراع، وحقّ الطبع، وحقّ النشر، وغيرها من الآثار الخلاقه، وهذا ما يعبر عنه بالملكيه الفكرية، وقد أقرّ بها الغرب و اعترف بها رسمياً، و يعدّ المتجاوز على هذه الحقوق متعدياً.

٣. المسائل المستجدّه فى عالم الطب كثيره من التلقيح الصناعى، و زرع الأعضاء و بيعها، و الاستنساخ البشرى، و التشريح، و تغيير الجنس به إلى غير ذلك من المسائل.

٤. الشركات التجاريه هى من المستجدات و التى تقوم بدور أساسى فى الحياه الاقتصاديه، و هى بين شركات الأشخاص و شركات الأموال.

أما الأولى فهى عباره عن شركه التضامن، و شركه التوصيه، و شركه الخاصه.

و أما الثانيه فأهم أقسامها هى شركه المساهمه، فعلى الفقيه استنباط حكم هذه الشركات على ضوء النصوص و القواعد.

ص: ٧٠

إلى هنا تبين أنّ تغيير الأحكام من خلال تبدّل الظروف خاضع لأصول صحيحه لا- تتنافى مع سائر الأصول و ليس التغيير في ضوئها مصادماً لحصر التشريع أو لتأييد الأحكام أو سائر الأصول.

السادس: تأثيرهما في تفسير القرآن الكريم

لا ينحصر تأثير الزمان و المكان على الاستنباط بل تعدّاه إلى حقل التفسير أيضاً، فإنّ للقرآن الكريم آفاقاً لا متناهيه، يظهر واحد تلو الآخر، و هو كما قال الإمام على بن موسى الرضا عليهما السّلام عند ما سأله سائل بقوله: ما بال القرآن لا يزداد عند النشر و الدرس إلاّ غضاظه؟

فأجاب عليه السّلام: «إنّ الله تعالى لم يجعله لزمان دون زمان، و لا لناس دون ناس، فهو في كلّ زمان جديد و عند كلّ قوم غصّ إلى يوم القيامة. (1)

نرى أنّ الإمام الرضا عليه السّلام لا يشير في هذا الحديث إلى ١.

ص: ٧١

---

١- البرهان في تفسير القرآن: ٢٨/١.

موضوع خلود القرآن فقط، بل يشير أيضاً إلى سرّ خلوده و بقائه غصاً جديداً لا يتطرق إليه البلى و الذبول.

فكأنّ القرآن هو النسخة الثانية لعالم الطبيعه الواسع الأطراف الذى لا يزيد البحث فيه و الكشف عن حقائقه و أسرارهِ، إلاّ إذعان الإنسان بأنّه فى الخطوات الأولى من التوصل إلى مكامنه الخفيه فى أغواره، فإنّ كتاب الله تعالى كذلك لا يتوصل إلى كلّ ما فيه من الحقائق و الأسرار، لأنّه منزل من عند الله الذى لا تتصور له نهايه، و لا يمكن تحديده بحدود و أبعاد، فيجب أن تكون فى كتابه لمعه من لمعته، و يُثبت بنفسه أنّه من عنده، و يتوفر فيه ما يدلّ على أنّه كتاب سماوى ليس من صنع البشر، و هو خالد إلى ما شاء الله تعالى.

إنّ نبي الإسلام صلّى الله عليه و آله و سلّم هو أوّل من لفت الأنظار إلى تلكم المزيه و أنّ هذه المزيه من أهم خصائصه، حيث يقول فى وصفه للقرآن: «له ظهر و بطن، و ظاهره حكم و باطنه علم، ظاهره أنيق و باطنه عميق، له تخوم و على تخومه تخوم، لا

ص: ٧٢

تحصى عجائبه و لا تبلى غرائبه، فيه مصابيح الهدى و منار الحكمة».(١)

فلنستعرض مثلاً نبين فيه دور الزمان فى كشف اللثام عن مفهوم الآيه.

إنه سبحانه يصف عامه الموجودات بالزوجيه من دون فرق بين ذى حياه و غيره، يقول: (وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (٢).

و قد شغلت الآيه بال مفسرين و فسروه بما وصلت إليه علومهم، قال الراغب فى تفسير الآيه: «و فى الآيه تنبيه على أن الأشياء كلها مركبه من جوهر و عرض، و ماده و صورته، و ان لا شىء يتعزى من تركيب يقتضى كونه مصنوعاً و أنه لا بد له من صانع، تنبيهاً على أنه تعالى هو الفرد، فبين أن كل ما فى العالم زوج، حيث إن له ضداً أو مثلاً ما، أو تركيباً ما، بل لا ينفك بوجه من تركيب و إنما ذكرها هنا زوجين، تنبيهاً على ٩.

ص: ٧٣

---

١- الكافى: ٥٩٩/٢، كتاب القرآن.

٢- الذاريات: ٤٩.

أن الشيء وإن لم يكن له ضد ولا مثل، فإنه لا ينفك من تركيب جوهر و عرض، و ذلك زوجان. (١)

غير أن الزمان فسّر حقيقه هذه الزوجيه العامه، بتركيب الذره (أتم) من جزءين معروفين.

و قد عبّر القرآن عن هذين الجزئين الحاملين للشحنتين المختلفتين، بالزوجيه، حتى لا يقع موقع التكذيب و الردّ، إلى أن يكشف الزمان مغزى الآيه و مفادها.

و بذلك يعلم سرّ ما روى عن ابن عباس أنه قال: إنّ القرآن يفسره الزمان. (٢)

فكما أنّ الزمان يفسر الحقائق الكونيه الوارده في القرآن الكريم فكذلك يفسر إتقان تشريعه في مجال الفرد و المجتمع، كما هو أيضاً يفسر أخباره الغيبيه الوارده فيه، و على ذلك فللزمان دور في الإفصاح عن معانى الآيات كدوره في استنباط الأحكام.ن.

ص: ٧٤

---

١- مفردات الراغب، ماده زوج، ص ٢١٦.

٢- راجع النبات في حقل الحياه، تأليف نقي الموصلى، الشيخ العبيدين.

ربما يرى الباحث اختلافاً في السنه المرويّه عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وأهل بيته الطاهرين، فيعود إلى رفع الاختلاف بوجوده مختلفه مذكوره في الكتب الأصوليه، ولكن ثمة حل لطائفه من هذه السنن المتخالفه، وهو أنّ لكلّ من الحكمين ظرفاً زمانياً خاصاً يستدعي الحكم على وفاقه فلو حارب النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم قريشاً في بدر وأُحد فلمصلحه ملزمه في ذلك الزمان، ولو أظهر المرونه و تصالح معهم في الحديبيه فلمصلحه ملزمه في ذلك ولم يصنع إلى مقاله من قال: «أعطى الدينه في ديننا» و تصور أنّ في الصلح تنازلاً عن الرساله الإلهيه والأهداف الساميه و غفل عن آثاره البناءه التي كشف عنها سير الزمان كما هو مذكور في تاريخ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم.

التفسير الخاطي لتأثير الزمان و المكان

لا شك أنّ الأحكام الشرعيه تابعه لمصالح و مفسد في



متعلقاتها، فلا واجب إلا لمصلحه في فعله، ولا حرام إلا لمفسده في اقترافه، ان للتشريع الإسلامى نظاماً لا تعتريه الفوضى، و هذا الأصل و إن خالف فيه بعض المتكلمين، غير أن نظرهم محجوج بكتاب الله و سنه نبيه و نصوص خلفائه عليهم السلام.

ترى أنه سبحانه يعلل حرمه الخمر و الميسر بقوله:

(إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعِدَاوَةَ وَالْبُغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُضِدَّكُمْ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (١).)

و يستدل على وجوب الصلاة بقوله سبحانه: (وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُنْكَرِ (٢) إلى غير ذلك من الفرائض و المناهى التى أُشير إلى ملاكات تشريعهما فى الذكر الحكيم.

و قد قال الإمام الطاهر على بن موسى الرضا عليهما السلام: «إنَّ الله تبارك و تعالى لم يبح أكلاً و لا شرباً إلا لما فيه المنفعة ٥.

ص: ٧٦

١- المائدة: ٩١.

٢- العنكبوت: ٤٥.

و الصلاح، و لم يحزَم إلا ما فيه الضرر و التلف و الفساد».(١)

و الآيات القرآنيه تشهد بوضوح على ما قاله ذلك الإمام الطاهر حيث إنها تعلل تشريع الجهاد بقوله: (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا) (٢) كما تعلل القصاص بقوله: (وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (٣).

إلى غير ذلك من الآيات الدالّة على ذلك بوضوح، و مع أنّ المعروف من الإمام الأشعري هو عدم تبعيه الأحكام للمصالح و المفسد بزعم أنّ فى القول بذلك تضييقاً للإرادة الإلهيه، و لكن المحققين من أهل السنه على خلاف ذلك منهم الشاطبى فى موافقاته قال:

و قد ثبت أنّ الشريعه موضوعه لتحقيق مصالح الناس عاجلاً أم آجلاً، إمّا يجلب النفع لهم، أو لدفع الضرر و الفساد عنهم، كما دلّ عليه الاستقراء و تتبع مراد الأحكام.(٤) ٢.

ص: ٧٧

---

١- مستدرک الوسائل: ٧١/٣.

٢- الحج: ٣٩.

٣- البقره: ١٧٩.

٤- الموافقات: ٦/٢.

و على ضوء ذلك فالمصالح المستكشفه عبر الزمان إذا كانت مصالح عامه أو مفسد كذلك و لم يرد في موردها أمر و لا نهى، فللغايه أن يستكشف من المصلحه الملزمه أو المفسده كون الشئ واجباً أم حراماً، و ذلك كتعاطى المخدرات في مورد المفسد، و تزريق الأمصال فيما إذا انتشر الداء في المجتمع الذي لا ينقذه إلا التزريق، ففي هذه الموارد التي ليس للإسلام حكم إلزامي يمكن أن يستكشف الوجوب أو الحرمة ببركه إدراك العقل للمصلحه النوعيه أو المفسده كذلك.

إن استكشاف العقل المصالح و المفسد إنما يقع ذريعه للتشريع إذا كان المورد من قبيل «منطقه الفراغ» أي لم يكن للشارع هناك حكم بالإلزام بالفعل أو الترك، و أما إذا كان هناك حكم شرعي قطعي فلا يصح للمستنبط تغيير الحكم بالمصالح و المفسد المزعومه، فإنه يكون من قبيل تقديم المصلحه على النص، و هو أمر غير جائز، و قد عرفت في صدر البحث أن تأثير الزمان و المكان إنما هو في الأحكام الاجتهاديه

و الحاصل أنه إذا كان هناك نص من الشارع و لم يكن الموضوع من قبيل (منطقه الفراغ) فلا معنى لتقديم المصلحه على النص، فإنه تشريع محرّم يكون ذريعه للتخلص من الالتزام بالأحكام الشرعيه.

و بذلك يعلم أنّ ما صدر من بعض السلف فى بعض الموارد من تقديم المصالح على النصوص قد جانب الصواب بلا شكّ كالمثال التالى:

دلّ الكتاب و السنّه على بطلان الطلاق ثلاثاً، من دون أن يتخلّل بينها رجوع أو نكاح، فلو طلق ثلاثاً مرّه واحده أو كرّر الصيغه فلا يحتسب إلاّ طلاقاً واحداً. و قد جرى عليه رسول الله و الخليفه الأول و كان صلّى الله عليه و آله و سلّم لا يمضى من الطلقات الثلاث إلاّ واحده منها، و كان الأمر على هذا المنوال إلى سنتين من خلافه الخليفه الثانى، و سرعان ما عدل عن ذلك، قائلاً: إنّ الناس قد استعجلوا فى أمر قد كانت لهم فيه أناه، فلو

أَمْضِيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ.

إِنَّ مِنْ (١) الْمَعْلُومِ أَنَّ إِعْمَالَ الرَّأْيِ فِيْمَا فِيْهِ نَصٌّ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، أَمْرٌ خَاطِئٌ، وَ لَوْ صَحَّ إِعْمَالُهُ فَإِنَّمَا هُوَ فِيْمَا لَا نَصَّ فِيْهِ، وَ مَعَ ذَلِكَ جَاءَ الْآخَرُونَ يَبْرُرُونَهُ بِتَغْيِيرِ الْأَحْكَامِ بِالْمَصَالِحِ وَ الْمَفَاسِدِ، لَا سِيْمَا بِنِ قِيَمِ الْجُوزِيَّةِ، فَقَالَ: لَمَّا رَأَى الْخَلِيْفَةُ الثَّانِي أَنَّ مَفْسَدَهُ تَتَابَعُ النَّصَّ فِي إِيقَاعِ الطَّلَاقِ لَا تَنْدَفِعُ إِلَّا بِأَمْضَائِهَا عَلَى النَّاسِ، وَ رَأَى مَصْلَحَةَ الْإِمْضَاءِ أَقْوَى مِنْ مَفْسَدَةِ الْإِيْقَاعِ، أَمْضَى عَمَلِ النَّاسِ، وَ جَعَلَ الطَّلَاقَ ثَلَاثًا، ثَلَاثًا (٢).

يَلَاحِظُ عَلَيْهِ: أَنَّ إِبْطَالَ الشَّرِيْعَةِ أَمْرٌ مَحْرَمٌ لَا يَسْتَبَاحُ بِأَيِّ عُنْوَانٍ، فَلَا يَصَحُّ لَنَا تَغْيِيرُ الشَّرِيْعَةِ بِالْمَعَايِرِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مِنَ الصَّلَاحِ وَ الْفَسَادِ، وَ أَمَّا مَفْسَدَةُ تَتَابَعِ النَّصِّ فِي إِيقَاعِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فَيَجِبُ أَنْ تَنْدَفِعَ عَنِ طَرِيقِ آخَرَ، لَا عَنِ طَرِيقِ إِمْضَاءِ مَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ مَشْرُوعًا. ٣.

ص: ٨٠

---

١- مسلم: الصحيح: ١٨٣/٤، باب الطلاق الثلاث، الحديث ١.

٢- أعلام الموقعين: ٤٨/٣.

و العجب أنّ ابن قيم التفت إلى ذلك، و قال: كان أسهل من ذلك (تصويب الطلقات ثلاثاً) أن يمنع الناس من إيقاع الثلاث، و يحزّمه عليهم، و يعاقب بالضرب و التأديب من فعله لئلا يقع المحذور الذي يترتب عليه، ثمّ نقل عن عمر بن الخطاب ندامته على التصويب، قال: قال الخليفة الثاني: ما ندمت على شيء مثل ندامتي على ثلاث. (١)

و هنا كلمه للشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر حول عدّ الاجتهاد من مصادر التشريع حيث قال:

و يشمل الاجتهاد أيضاً، النظر في تعرف حكم الحادثه عن طريق القواعد العامه و روح التشريع، التي عرفت من جزئيات الكتاب و تعرفات الرسول، و أخذت في نظر الشريعة مكانه النصوص القطعيه التي يرجع إليها في تعرف الحكم للحوادث الجديده. ١.

ص: ٨١

---

١- أعلام الموقعين: ٣/٣٦، و أشار إليه في كتابه الآخر إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: ١/٣٣٦.

و هذا النوع هو المعروف بالاجتهاد عن طريق الرأى و تقدير المصالح. و قد رفع الإسلام بهذا الوضع جماعه المسلمين عن أن يخضعوا فى أحكامهم و تصرفاتهم لغير الله، و منحهم حق التفكير و النظر و الترجيح و اختيار الأصلح فى دائره ما رسمه من الأصول التشريعيه، فلم يترك العقل وراء الأهواء و الرغبات، و لم يقيده فى كل شىء بمنصوص قد لا يتفق مع ما يجد من شئون الحياه، كما لم يلزم أهل أى عصر باجتهاد أهل عصر سابق دفعتهم اعتبارات خاصه إلى اختيار ما اختاروا.(1)

ما ذكره حقّ ليس وراءه شىء إلا أنّى لا أوافق قوله: «و لم يقيده فى كل شىء بمنصوص قد لا يتفق مع ما يجد من شئون الحياه» فأنه هفوه من الأستاذ، إذ أى أصل و حكم شرعى منصوص لا- يتفق مع ما يجد من شئون الحياه. و ليس ما ذكره إلا من قبيل تقديم المصلحه على النص، و هو تشريع محرم، و تقدّم على الله و رسوله، قال سبحانه: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ

ص: ٨٢

---

١- رساله الإسلام، السنه الرابعه، العدد الأوّل، ص ٥.

آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ (١).

فالواجب على كلِّ مسلم التجنب عن هذا النوع من الاستصلاح، نعم للاستصلاح صور متنوعه ذكرناها في الجزء الأول من تقديمنا على «موسوعه طبقات الفقهاء» (٢) ٥.

ص: ٨٣

---

١- الحجرات: ١.

٢- طبقات الفقهاء، المقدمه: القسم الأول: ٢٦٥.



## الفصل الرابع دور الزمان و المكان فى الأحكام الحكوميه

ثم إن ما ذكرناه يرجع إلى دور الزمان و المكان فى عمليه الاجتهاد و الإفتاء، و أما دورهما فى الأحكام الحكوميه التى تدور مدار المصالح و المفساد و ليست من قبيل الأحكام الواقعيه و لا الظاهريه، فلها باب واسع نأتى بكلام موجز فيه.

إن تقدم العناوين الثانويه على الأوليه يحلّ العقد و المشاكل فى مقامين:

الأول: إذا كان هناك تراحم بين الحكم الواقعيّ الأولي و الحكم الثانوي، فيقدم الثانى على الأول، إمّا من باب الحكومه أو من باب التوفيق العرفي، كتقدم لا ضرر و لا حرج

ص: ٨٤

على الأحكام الضرريه و الحرجيه، و هذا النوع من التقدّم يرجع إلى باب الإفشاء و الاستنباط.

الثانى: إذا كان هناك تراحم بين نفس الأحكام الواقعيه بعضها مع بعض بحيث لو لم يُتدخّل فى فك العُقَد، و حفظ الحقوق لحصلت مفساد، و هنا يأتى دور الحاكم و الفقيه الجامع للشرائط، المتصدى لمنصب الولاء، بتقديم بعض الأحكام الواقعيه على بعض بمعنى تعيين أنّ المورد من صغريات أى واحد من الحكمين الواقعيين، و لا يحكم الحاكم فى المقام إلا بعد دقه و إمعان و دراسه للظروف الزمانيه و المكانيه و مشاوره العقلاء و الخبراء.

و بعبارة أُخرى: إذا وقع التراحم بين الأحكام الأوليه فيقدّم بعضها على بعض فى ظلّ هذه العناوين الثانويه (1)، ه.

ص: ٨٥

---

١- العناوين الثانويه عبارته عن: ١. الضروره و الاضطرار. ٢. الضرر و الضرار. ٣. العسر و الحرج. ٤. الأهم فالأهم. ٥. التقيّه. ٦. الذرائع للواجبات و المحرمات. ٧. المصالح العامه للمسلمين. و هذه العناوين أدوات بيد الحاكم، يحل بها مشكله التراحم بين الأحكام الواقعيه و الأزمت الاجتماعيه.

و يقوم الحاكم الإسلامي بهذه المهام بفضل الولاية المعطاه له، فتصير هذه العناوين مفاتيح بيد الحاكم، يرفع بها التواضع و التنافى، فمعنى مدخلية الزمان و المكان فى حكم الحاكم عبارته عن تأثيرهما فى تعيين أن المقام صغرى لأى كبرى من الكبريات، و أى حكم من الأحكام الواقعيه، فيكون حكمه بتقديم إحدى الكبريين شكلاً إجرائياً للأحكام الواقعيه و مراعاته لحفظ الأهم و تخطيطاً لحفظ النظام و عدم اختلاله.

و بذلك يظهر أن حكم الحاكم الإسلامى يتمتع بميزتين:

الأولى: إن حكمه بتقديم إحدى الكبريين، ليس حكماً مستنبطاً من الكتاب و السنه مباشره و إن كان أساس الولاية و أصلها مستنبطاً و مستخرجاً منهما، إلا أن الحاكم لما اعتلى منصفه الحكم و وقف على أن المقام من صغريات ذلك الحكم الواقعي دون الآخر للمقاييس التى عرفتها، يصير حكمه حكومياً و ولائياً فى طول الأحكام الأوليه و الثانويه و ليس الهدف من وراء تسويغ الحكم له إلا الحفاظ على الأحكام

الواقعيّ به برفع التّراحم، و لذلك سمّيناه حكماً إجرائياً، ولائياً حكومياً لا شرعياً، لما عرفت من أنّ حكمه علاجى يعالج به تراحم الأحكام الواقعيه فى ظلّ العناوين الثانويه، و ما يعالج به حكم لا من سنخ المعاليج، و لو جعلناه فى عرض الحكمين لزم انخرام توحيد التقنين و التشريع.

الثانيه: إنّ حكم الحاكم لّمّا كان نابعاً عن المصالح العامه و صيانه القوانين الإسلاميه لا يخرج حكمه عن إطار الأحكام الأوّليه و الثانويه، و لأجل ذلك قلنا إنّ يعالج التّراحم فيها، فى ظلّ العناوين الثانويه.

و بالجمله الفقيه الحاكم بفضل الولايه الإلهيه يرفع جميع المشاكل الماثله فى حياتنا، فإنّ العناوين الثانويه التى تلونها عليك أدوات بيد الفقيه يسد بها كل فراغ حاصل فى المجتمع، و هى فى الوقت نفسه تغتير الصغريات و لا تمس كرامه الكبريات.

و لأجل توضيح المقام، نأتى بأمثله نبيّن فيها مدخليه

المصالح الزمانيه و المكانيه فى حكم الحاكم وراء دخالتهم فى فتوى المفتى.

الأول: لا شك أنّ تقوية الإسلام و المسلمين من الوظائف الهامه، و تضعيف و كسر شوكتهم من المحرّمات الموبقه، هذا من جانب، و من جانب آخر أنّ بيع و شراء التباك أمر محلّل فى الشرع، و الحكمان من الأحكام الأوليه و لم يكن أىّ تراحم بينهما إلاّ فى فتره خاصه عند ما أعطى الحاكم العرفى امتيازاً للشركه الأجنبيه، فصار بيعه و شراؤه بيدها، و لما أحسّ الحاكم الشرعى أنّذاك السيد الميرزا الشيرازى قدّس سرّه أنّ استعماله يوجب انشباب أظفار الكفّار فى جسد المجتمع الإسلامى، حكم قدّس سرّه بأنّ استعماله بجميع أنواع الاستعمال كمحاربه ولىّ العصر عليه السّلام(1) فلم يكن حكمه نابعاً إلاّ من تقديم الأهمّ على المهمّ أو من نظائره، و لم يكن الهدف من».

ص: ٨٨

---

١- عام ١٨٩١ م و حكمه كالتالى: بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «اليوم استعمال التباك و التتن، بأى نحو كان، بمثابة محاربه إمام الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف».

الحكم إلا بيان أن المورد من صغريات حفظ مصالح الإسلام و استقلال البلاد، و لا يحصل إلا بترك استعمال التباك بيعاً و شراءً و تدخيناً و غيرها، فاضطرت الشركة حينئذ إلى فسخ العقد.

الثانى: إن حفظ النفوس من الأمور الواجبه، و تسلط الناس على أموالهم و حرمة التصرف فى أموالهم أمر مسلم فى الإسلام أيضاً، إلا أنه على سبيل المثال ربما يتوقف فتح الشوارع فى داخل البلاد و خارجها على التصرف فى الأراضى و الأملاك، فلو استعد مالكها بطيب نفس منه فهو، و إلا فللحاكم ملاحظه الأهم بتقديمه على المهم، و يحكم بجواز التصرف بلا إذن، غاية الأمر يضمن لصاحب الأراضى قيمتها السوقية.

الثالث: إن إشاعه القسط و العدل مما ندب إليه الإسلام و جعله غاية لبعث الرسل، قال سبحانه: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَ أَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَ الْمِيزَانَ لِيَقُومَ

و من جانب إنّ الناس مسلطون على أموالهم يتقلبون فيها كيفما شاءوا، فإذا كان هناك تراحم بين الحكّمين الواقعيين، كما فى احتكار المحتكر أيام الغلاء أو إجحاف أصحاب الحرف و الصنعه و غيرهم، فللحاكم الإسلامى حسب الولاية الإلهية الإمعان و الدقه و الاستشاره و المشوره فى حلّ الأزمه الاجتماعيه حتى يتبين له أنّ المقام من صغريات أى حكم من الحكّمين، فلو لم تحلّ العقد بالوعظ و النصيحه، فأخر الدواء الكى، أى: فتح المخازن و بيع ما احتكر بقيمه عادله و تسعير الأجناس و غير ذلك.

الرابع: لا- شكّ أنّ الناس أحرار فى تجاراتهم مع الشركات الداخليه و الخارجيه، إلاّ أنّ إجراء ذلك، إن كان موجبا لخلل فى النظام الاقتصادى أو ضعف فى البنيه المائيه للمسلمين، فللحاكم تقديم أهمّ الحكّمين على الآخر حسب ٥.

ص: ٩٠

ما يرى من المصالح.

الخامس: لو رأى الحاكم أنّ بيع العنب إلى جماعه لا يستعملونه إلا لصنع الخمر و توزيعه بالخفاء، أورث فساداً عند بعض أفراد المجتمع و انحلالاً في شخصيتهم، فله أن يمنع من بيع العنب إلى هؤلاء.

إلى غير ذلك من المواضع الكثيره التي لا- يمكن للفقيه الحاكم غصّ النظر عن الظروف المحيطه به، حتى يتضح له أنّ المجال مناسب لتقديم أى الحكمين على الآخر و تشخيص الصغرى كما لا يخفى.

هذا كلّه حول مدخلية الزمان و المكان في الاجتهاد في مقام الإفتاء أولاً و منصبه الحكم ثانياً، و أمّا سائر ما يرجع إلى ولايه الفقيه فنتركه إلى محلّه.

ص: ٩١



## الفصل الخامس دراسه فى تأثير الزمان و المكان فى الفقه السنّى

طرحت هذه المسأله من قبل بعض فقهاء السنّه قديماً و حديثاً، و إليك التنويه بأسمائهم و ببعض كلماتهم:

١. ابن القيم الحنبلى (المتوفى ٧٥١هـ)

يقول فى فصل «تغير الفتوى و اختلافها بحسب تغير الأزمنه و الأمكنه و الأحوال و التيات و العوائد»:

هذا فصل عظيم النفع، و قد وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعه أوجب من الحرج و المشقّه، و تكليف ما لا سبيل إليه، ما يعلم أنّ الشريعه الباهره التى فى أعلى رتب

ص: ٩٢

المصالح لا تأتي به، فإنَّ الشريعة مبناهَا و أساسها على الحِكم و مصالح العباد فى المعاش و المعاد، و هى عدل كلَّها، و رحمه كلَّها، و مصالح كلَّها، و حكمه كلَّها، فكلُّ مسأله خرجت عن العدل إلى الجور، و عن الرحمه إلى ضدها، و عن المصلحه إلى المفسده، و عن الحكمه إلى العبث فليست من الشريعة. (١)

٢. السيد محمد أمين أفندى الشهير ب «ابن عابدين»

(٢) مؤلّف كتاب «مجموعه رسائل» قال ما نصّه:

اعلم أنّ المسائل الفقهيّه إمّا أن تكون ثابتة بصريح النص، و إمّا أن تكون ثابتة بضرب اجتهاد و رأى، و كثيراً منها ما يُبينه المجتهد على ما كان فى عرف زمانه بحيث لو كان فى زمان العرف الحادث لقال بخلاف ما قاله أوّلاً، و لهذا قالوا فى شروط الاجتهاد أنّه لا بدّ فيه من معرفه عادات الناس، فكثيره.

ص: ٩٣

---

١- اعلام الموقعين: ١٤/٣ ط دار الفكر و قد استغرق بحثه ٥٦ صفحه، فلاحظ.

٢- هو محمد أمين الدمشقى، فقيه الديار الشاميه و إمام الحنفيه فى عصره، ولد عام ١١٩٨ هـ و توفى عام ١٢٥٢ هـ، له من الآثار «مجموعه رسائل» مطبوعه.

من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضروره، أو فساد أهل الزمان بحيث لو بقى الحكم على ما كان عليه أولاً، للزم منه المشقه و الضرر بالناس، و لخالف قواعد الشريعة المبتيه على التخفيف و التيسير و دفع الضرر و الفساد لبقاء العالم على أتم نظام و أحسن أحكام، و لهذا ترى مشايخ المذهب خالفوا ما نصّ عليه المجتهد فى مواضع كثيره بناها على ما كان فى زمنه لعلمهم بأنه لو كان فى زمنهم لقال بما قالوا به أخذاً فى قواعد مذهبه.

ثم إن ابن عابدين ذكر أمثله كثيره لما ذكره من الكبرى تستغرق عدّه صحائف (1) و لنذكر بعض الأمثله:

أ. افتاؤهم بجواز الاستتجار على تعليم القرآن و نحوه لانقطاع عطايا المعلمين التى كانت فى الصدر الأوّل، و لو اشتغل المعلمون بالتعليم بلا أجره يلزم ضياعهم و ضياع عيالهم، و لو اشتغلوا بالاكْتساب فى حرفه و صناعه، يلزم ضياع القرآن و الدين، فأفتوا بأخذ الأجره على التعليم و كذا على ٢.

ص: ٩٤

---

١- انظر رسائل ابن عابدين: ١٤٥١٢٣/٢.

الإمامه و الأذان كذلك، مع أنّ ذلك مخالف لما اتّفق عليه أبو حنيفه و أبو يوسف و محمد بن الحسن الشيباني من عدم جواز الاستتجار و أخذ الأجره عليه كبقية الطاعات من الصوم و الصلاة و الحج و قراءة القرآن و نحو ذلك.

ب. قول الإمامين (1) بعدم الاكتفاء بظاهر العدالة في الشهاده مع مخالفته لما نصّ عليه أبو حنيفه بناء على ما كان في زمنه من غلبه العدالة، لأنّه كان في الزمن الذي شهد له رسول الله بالخيريّه، و هما أدركا الزمن الذي فشا فيه الكذب، و قد نصّ العلماء على أنّ هذا الاختلاف اختلاف عصر و أوان، لا اختلاف حجّه و برهان.

ج. تحقّق الإكراه من غير السلطان مع مخالفته لقوله.

ص: ٩٥

---

١- الظاهر أنّه يريد تلميذى أبي حنيفه: أبي يوسف و محمد بن الحسن الشيباني و لم يكن الفصل بين الإمام أبي حنيفه و بينهم طويلاً، فقد توفّي أبو حنيفه عام ١٥٠ هو توفّي أبو يوسف عام ١٨٢ هو توفّي الشيباني عام ١٨٩ هـ، و إذا كان كذلك فلما ذا يعدّون القرون الثلاثه الأولى خير القرون، و الحقّ أنّ بين السلف و الخلف رجالاً صالحين و أشخاصاً طالحين، و لم يكن السلف خيراً من الخلف، و لا الخلف أكثر شراً من السلف و إنّما هي دعايات فارغه فقد شهد القرن الأوّل وقعه الطفّ و الحرّه في المدينه.

الإمام «أبي حنيفة» بناء على ما كان في زمنه من أنّ غير السلطان لا يمكنه الإكراه ثمّ كثر الفساد فصار يتحقّق الإكراه من غيره، فقال محمد (ابن الحسن الشيباني) باعتباره، و أفتي به المتأخرون لذلك.

و قد ساق الأمثلة على هذا النمط إلى آخر الرسالة.

٣. و قد طرق هذا البحث أيضاً الأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء

في كتابه القيم «المدخل الفقهي العام» و قال ما نصّه:

الحقيقه أنّ الأحكام الشرعيه التي تتبدّل بتبدّل الموضوعات مهما تغيرت باختلاف الزمن، فإنّ المبدأ الشرعي فيها واحد و ليس تبدّل الأحكام إلّا تبدّل الوسائل و الأساليب الموصله إلى غايه الشارع، فإنّ تلك الوسائل و الأساليب في الغالب لم تُحدّد من الشريعه الإسلاميه بل تركتها مطلقه لكي يُختار منها في كلّ زمان ما هو أصلح في التنظيم نتاجاً و أنجح في التقويم علاجاً.

ثمّ إنّ الأستاذ جعل المنشأ لتغير الأحكام أحد أمرين:

أ. فساد الأخلاق، و فقدان الورع و ضعف الوازع،

و أسماء بفساد الزمان.

ب. حدوث أوضاع تنظيميه، و وسائل فرضيه، و أساليب اقتصاديه.

ثم إنه مثل لكل من النوعين بأمثله مختلفه اقتبس بعضها من رساله «نشر العرف» للشيخ ابن عابدين، و لكنّه صاغ الأمثله فى ثوب جديد، و لنذكر كلا الأمرين و أمثلتهما.

أ. تغيير الأحكام الاجتهاديه لفساد الزمان

١. من المقرر فى أصل المذهب الحنفى أنّ المدين تنفذ تصرفاته فى أمواله بالهبة و الوقف و سائر وجوه التبّع، و لو كانت ديونه مستغرقة أمواله كلّها، باعتبار أنّ الديون تتعلّق بدمته فتبقى أعيان أمواله حره، فينفذ فيها تصرّفه، و هذا مقتضى القواعد القياسيه.

ثمّ لما فسدت ذمم الناس و كثر الطمع و قلّ الورع و أصبح المدينون يعمدون إلى تهريب أموالهم من وجه الدائنين عن طريق وقفها، أو هبتها لمن يثقون به من قريب أو صديق،

ص: ٩٧

أفتى المتأخرون من فقهاء المذاهب الحنبلي و الحنفي بعدم نفاذ هذه التصرفات من المدين إلا فيما يزيد عن وفاء الدين من أمواله»(١).

هذا في الفقه السنّي، و لكن في الفقه الإمامي ليس هناك أى مشكله حتى تتوسل بعنصر الزمان و نلتزم بتغير الأحكام في ظلّه، لأنّ للمحجور حالتين:

الأولى: إذا حجر عليه الحاكم و حكم بإفلاسه فعند ذاك يتعلّق حقّ الغرماء بأمواله لا- بدمّته، نظير تعلّق حقّ المرتهن بالعين المرهونه فلا يجوز له التصرف فيها بعوض كالبيع و الإجاره، و بغير عوض كالوقف و الهبه إلا بإذنهم و إجازتهم.

الثانية: إذا لم يُحجر عليه فتصرفاته على قسمين: قسم لا يريد الفرار من أداء الديون و لا يلازم حرمان الديان، فيجوز له التصرف بأمواله كيفما شاء، و القسم الآخر يريد من الصلح أو الهبه الفرار من أداء الديون، فالحكم بصحة تصرفاته فيما ٣.

ص: ٩٨

إذا لم يرج حصول مال آخر له باكتساب و نحوه مشكل (١). وجهه: انّ الحكم بلزوم تنفيذها حكم ضررى يلحق بأصحاب الديون فلا يكون نافذاً، أضف إلى ذلك انصراف عمومات الصلح و الهبه و سائر العقود عن مثل هذه العقود. و على ذلك فلا داعى لتبنيّ تغير الحكم الشرعى بالعنصرين. بل الحكم الشرعى السائر مع الزمان موجود فى أصل الشرع بلا حاجه إلى التوسل بعنصر «فساد الزمان».

٢. فى أصل المذهب الحنفى انّ الغاصب لا يضمن قيمه منافع المغصوب فى مده الغصب بل يضمن العين فقط إذا هلكت أو تعيبت، لأنّ المنافع عندهم ليست متقومه فى ذاتها و إنّما تقوم بعقد الإجاره و لا عقد فى الغصب.

و لكن المتأخرين من فقهاء المذهب الحنفى نظروا تجرؤ الناس على الغصب و ضعف الوازع الدينى فى نفوسهم، فأفتوا بتضمين الغاصب أجره المثل عن منافع المغصوب إذا ٢.

ص: ٩٩

---

١- لاحظ وسيله النجاه: ١٣٣، كتاب الحجر، المسأله الأولى، تحرير الوسيله: ١٦/٢.



كان المغصوب مال وقف أو مال يتيم أو معداً للاستغلال على خلاف الأصل القياسي في المذهب زجراً للناس عن العدوان لفساد الزمان.

ثم أضاف إليها في التعليق بأن الأئمة الثلاثة ذهبوا إلى عكس ما ذهب إليه الاجتهاد الحنفي، فاعتبروا المنافع متقومة في ذاتها، كالأعيان، و أوجبوا تضمين الغاصب أجره المثل عن المال المغصوب مده الغصب، سواء استعرض الغاصب منفعه أو عطّلها ثم قال: وهذا الاجتهاد أوجه و أصلح. (١)

أقول: إنّ القول بعدم ضمان الغاصب المنافع المستوفاه مستند إلى ما تفرد بنقله عروه بن الزبير عن عائشه أنّ رسول الله قضى أنّ الخراج بالضمان. (٢)

فزعمت الحنفية أنّ ضمان قيمه المغصوب لا يجتمع مع ضمان المنافع، و ذلك لأنّ ضمان العين في مقابل كون الخراج.

ص: ١٠٠

---

١- المدخل الفقهي العام: ٢، برقم ٥٤٤.

٢- مسند أحمد بن حنبل: ٤٩/٦، سنن الترمذي: ٣، كتاب البيوع برقم ١٢٨٦، سنن النسائي: ٢٥٤/٧، باب الخراج بالضمان.

له، و لكن الاجتهاد غير صحيح جداً، لأنّ الحديث ناظر إلى البيوع الصحيحه، مثلاً: إذا اشترى عبداً أو غيره فيستغله زماناً ثمّ يعثر منه على عيب كان فيه عند البائع، فله ردّ العين المبيعه و أخذ الثمن، و يكون للمشتري ما استغله، لأنّ المبيع لو تلف في يده لكان في ضمانه و لم يكن له على البائع شيء، و الباء في قوله بالضمان متعلّق بمحذوف تقديره: الخراج مستحق بالضمان، أى في مقابله الضمان، أى منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري في مقابله الضمان اللازم عليه بطرف المبيع.

هذا هو معنى الحديث، و عليه شراح الحديث(1) و لا صلة للحديث بغصب الغاصب مال الغير و استغلال منفعه.

و الذى يفسّر الحديث وراء فهم الشراح أنّ عروه بن الزبير نقل عن عائشه أنّ رجلاً اشترى عبداً، فاستغله ثمّه.

ص: ١٠١

---

١- لاحظ شرح الحافظ جلال الدين السيوطى، و حاشيه الإمام السندى على سنن النسائى و غيره.

وجد به عيباً فردّه، فقال: يا رسول الله إنه قد استغلّ غلامى، فقال رسول الله: «الخراج بالضمان».(١)

وقد ورد من طرقنا أنّ الإمام الصادق عليه السّلام لما سمع فتوى أبى حنيفة بعدم ضمان الغاصب قيمه المنافع التى استوفاهما، قال: «فى مثل هذا القضاء وشبهه تحبس السماء ماءها وتمنع الأرض بركتها».(٢)

ثمّ إنّه يدل على ضمان المنافع المستوفاه عموم قوله صلّى الله عليه وآله وسلم: «لا يحل مال امرئ مسلم لأخيه إلاّ عن طيب نفسه» والمنافع مال، ولأجل ذلك يجعل ثمناً فى البيع وصدّاقاً فى النكاح، مضافاً إلى السيره العقلانيه فى تضمين الغاصب المنافع المستوفاه، وعلى ذلك فليس هاهنا مشكله حتى تعالج بعنصر الزمان، ولم يكن الحكم المزعوم حكماً شرعياً حتى يتغير لأجل فساد أهل الزمان.هـ.

ص: ١٠٢

---

١- سنن ابن ماجه: ٢، برقم ٢٢٤٣.

٢- وسائل الشيعه: الجزء ١٣، الباب ١٧ من أبواب أحكام الإجاره، الحديث ١ والحديث طويل جدير بالمطالعه.

٣. فى أصل المذهب الحنفى أنّ الزوجه إذا قبضت مؤجل مهرها تلتزم بمتابعه زوجها حيث شاء، و لكنّ المتأخرين لحظوا انقلاب الأخلاق و غلبه الجور، و أنّ كثيراً من الرجال يسافرون بزوجاتهم إلى بلاد نائية ليس لهنّ فيها أهل و لا نصير، فيسيئون معاملتهنّ و يجورون عليهنّ، فأفتى المتأخرون بأنّ المرأه لو قبضت مؤجل مهرها لا تجبر على متابعه زوجها، إلى مكان إلا إذا كان و طناً لها و قد جرى فيه عقد الزواج بينهما، و ذلك لفساد الزمان و أخلاق الناس، و على هذا استقرت الفتوى و القضاء فى المذهب. (١)

أقول: إنّ لحلّ هذا النوع من المشاكل طريقاً شرعياً فى باب النكاح، و هو اشتراط عدم إخراجها من وطنها أو أن يسكنها فى بلد خاص، أو منزل مخصوص فى عقد النكاح، فيجب على الزوج الالتزام به. و ليس مثل هذا الاشتراط مخالفاً للكتاب و السنّه.

و لو افترضنا غفله أولياء العقد عن الاشتراط و أرادوا ٦.

ص: ١٠٣

---

١- المدخل الفقهي العام: ٢، برقم ٥٤٦.

الزوج إخراجها إلى بلاد نائيه يصعب عليها العيش فيها و يعد حرجياً لها، فللزوجه رفع الشكوى إلى الحاكم بغيه عدم إخراجها من وطنها، فيحكم بعد تبين الحال بعدم الإخراج نتيجة طروء العناوين الثانويه كالحرج و الضرر، فليس للزمان هنا أى مدخلية فى تغيير الحكم، بل يكمن الحكم الشرعى فى نفس الشرع.

٤. فى أصل المذهب الحنفى و غيره أنّ القاضى يقضى بعلمه الشخصى فى الحوادث، أى أنّ علمه بالوقائع المتنازع فيها يصح مستنداً لقضائه، و يغنى المدعى عن إثبات مدّعه بالبينة، فيكون علم القاضى بواقع الحال هو البينة، و فى ذلك أقضيه مأثوره عن عمر و غيره، و لكن لوحظ فيما بعد أنّ القضاء قد غلب عليهم الفساد و السوء و أخذ الرشا، و لم يعد يختار للقضاء الأوفر ثقه و عفه و كفايه بل الأكثر تزلّفاً إلى الولاه و سعيّاً فى استرضائهم و إحافاً فى الطلب.

لذلك أفتى المتأخرون بأنّه لا يصحّ أن يقضى القاضى بعلمه الشخصى فى الوقائع، بل لا بدّ أن يستند قضاؤه إلى

البينات المثبتة في مجلس القضاء حتى لو شاهد القاضى بنفسه عقداً أو قرضاً أو واقعه ما بين اثنين خارج مجلس القضاء ثم ادعى به أحدهما و جردها الآخر، فليس للقاضى أن يقضى للمدعى بلا بينه، إذ لو ساغ ذلك بعد ما فسدت ذمم كثير من القضاة، لزعموا العلم بالوقائع زوراً، و ميلاً إلى الأقوى وسيله من الخصمين، فهذا المنع و إن أضع بعض الحقوق لفقدان الإثبات، يدفع باطلاً كثيراً، و هكذا استقر عمل المتأخرين على عدم نفاذ قضاء القاضى بعلمه.

على أنّ للقاضى أن يعتمد على علمه فى غير القضاء من أمور الحسبه و التدابير الإداريه الاحتياطيه، كما لو علم بينونه امرأه مع استمرار الخلطه بينها و بين زوجها، أو علم بغصب مالٍ فإنّ له أن يحول بين الرجل و مطلقته، و أن يضع المال المغصوب عند أمين إلى حين الإثبات. (1)

أقول: يشترط المذهب الإمامى فى القاضى: العداله و الاجتهاد المطلق، فالقاضى الجائر لا يستحق القضاء و لا ٤٦.

ص: ١٠٥

١- المدخل الفقهي العام: ٢، برقم ٥٤٦.

ينفذ حكمه.

و على ضوء ذلك فلا يترتب على عمل القاضى بعلمه أى فساد، لأنّ العدالة تصدّه عن ارتكاب الآثام.

و لو افترضنا إشغال منصبه القضاء بالفرد الجائر فليس للقاضى العمل بعلمه فى حقوق الله سبحانه، كما إذا علم أنّ زيدا زنى أو شرب الخمر أو غير ذلك، فلا يصحّ له إقامة الدعوى و إجراء الحدود لاستلزامه وحده القاضى و المدعى من غير فرق بين كونه عادلاً أو غيره.

و أمّا العمل بعلمه فى حقوق الناس فلا يعمل بعلم غير قابل للانتقال إلى الغير بل يقتصر فى العمل بعلمه بنحو لو طوب بالدليل لعرضه و إلا فلا يجوز، و قد حقّق ذلك فى كتاب القضاء.

٥. من المبادئ المقرّره فى أصل المذهب أنّ العمل الواجب على شخص شرعاً لا يصحّ استنجاهه فيه و لا يجوز له أخذ أجره عليه، و من فروع هذا المذهب الفقهي أنّ القيام بالعبادات و الأعمال الدينيه الواجبه كالإمامه و خطبه الجمعة

ص: ١٠٦

و تعليم القرآن و العلم لا يجوز أخذ الأجره عليه فى أصل المذهب، بل على المقتدر أن يقوم بذلك مجاناً، لأنه واجب دينى.

غير أنّ المتأخرين من فقهاء المذهب لاحظوا قعود الهمم عن هذه الواجبات، و انقطاع الجرايات من بيت المال عن العلماء ممّا اضطرهم إلى التماس الكسب، حتى أصبح القيام بهذه الواجبات غير مضمون إلا بالأجر، و لذلك أفتى المتأخرون بجواز أخذ الأجر عليها حرصاً على تعليم القرآن و نشر العلم و إقامة الشعائر الدينيه بين الناس. (1)

أمّا الفقه الإمامى، فالمشكلة فيه مرتفعه بوجهين:

الأول: إذا كان هناك بيت مال معدداً لهذه الأغراض لا تبذل الأجره فى مقابل العمل، بل الحاكم يؤمن له وسائل الحياه حتى يتفرغ للواجب.

الثانى: أما إذا لم يكن هناك بيت مال فإذا كان أخذ الأجره حراماً منصوباً عليه و كان من صلب الشريعه فلا. ٧.

ص: ١٠٧

---

١- المدخل الفقهي العام: ٢، برقم ٥٤٧.



يمسّه عنصر الزمان و لكن يمكن الجمع بين الأمرين و تحليله عن طريق آخر، و هو أن يجتمع أولياء الصبيان أو غيرهم ممّن لهم حاجه إلى إقامة القضاء و الأذان و الإفتاء فيشاركون في سد حاجه المفتى و القاضى و المؤذن و المعلم حتى يتفرّغوا لأعمالهم العباديه بلا هواده و تقاعس، على أنّ ما يبذلون لا يعد أجره لهم و إنّما هو لتحسين وضعهم المعاشى.

و بعبارة أخرى: القاضى و المفتى و المؤذن و المعلم يمارس كلّ أعماله لله سبحانه، و لكن بما أنّ الاشتغال بهذه المهمه يتوقّف على سد عيلتهم و رفع حاجتهم فالمعتيون من المؤمنين يسدّون عيلتهم حتى يقوموا بواجبهم و إلّا- فكما أنّ الإفتاء واجب، فكذلك تحصيل الضروريات لهم و لعيالهم أيضاً واجب. و عند التراحم يقدّم الثانى على الأول إذ فى خلافه، خوف هلاك النفوس و انحلال الأسره، و لكن يمكن الجمع بين الحكمين على الطريق الذى أشرنا إليه.

٦. انّ الشهود الذين يقضى بشهادتهم فى الحوادث يجب أن يكونوا عدولاً، أى ثقاتاً، و هم المحافظون على

الواجبات الدينيه المعروفون بالسرّ و الأمانه، و أنّ عداله الشهود شريطه اشترطها القرآن لقبول شهادتهم و أيدتها السنّه و أجمع عليها فقهاء الإسلام.

غير أنّ المتأخّرين من فقهاءنا لاحظوا ندره العداله الكامله التي فسّرت بها النصوص لفساد الزمن و ضعف الذمم و فتور الحس الدينى الوازع، فإذا تطلب القضاء دائماً نصاب العداله الشرعيه فى الشهود ضاعت الحقوق لامتناع الإثبات، فلذا أفتوا بقبول شهاده الأمثل فالأمثل من القوم حيث تقلّ العداله الكامله.

و معنى الأمثل فالأمثل: الأحسن فالأحسن حالاً بين الموجودين، و لو كان فى ذاته غير كامل العداله بحدها الشرعى، أى أنّهم تنازلوا عن اشتراط العداله المطلقه إلى العداله النسبيه. (١)

أقول: إنّ القرآن كما تفضّل به الكاتب صريح فى شريطه العداله فى تنفيذ شهادته، يقول سبحانه: (وَلْيَكْتُبْ ۝١).

ص: ١٠٩

---

١- المدخل الفقهي العام: ٢/٩٣٤٩٣٣ برقم ٥٥١.

بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ (١) وقال سبحانه: (وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ) (٢).

مضافاً إلى الروايات الواردة في ذلك المضمار، فتنفيذ شهاده غير العدل تنفيذ بلا دليل أو مخالف لصريح الكتاب، و لكن يمكن للقاضي تحصيل القرائن و الشواهد التي منها شهاده الأمثل فالأمثل التي تثبت أحد الطرفين على وجه يفيد العلم للقاضي، و يكون علمه قابلاً للانتقال إلى الآخرين من دون حاجه إلى العمل بقول الأمثل فالأمثل.

ثم إن ترك العمل بشهاده غير العدول كما هو مظنه إضاعه الحقوق، فكذلك هو مظنه الإضرار على المحكوم عليه لعدم وجود العدالة في الشاهد حتى تصونه عن الكذب عليه، فالأمر يدور بين المحذورين.

لو فسّر القائل العدالة بالتحرز عن الكذب و إن كان فاسقاً في سائر الجوارح لكان أحسن من تفسيره بالعدالة ٢.

ص: ١١٠

١- البقره: ٢٨٢.

٢- الطلاق: ٢.

المطلقة ثم العدول عنها لأجل فساد الزمان.

٧. أفتى المتأخرون في إثبات الأهله لصيام رمضان و للعديدين بقبول رؤيه شخصين، و لو لم يكن في السماء علّه تمنع الرؤيه من غيم أو ضباب أو غبار بعد أن كان في أصل المذهب الحنفي، لا يثبت إهلال الهلال عند صفاء السماء إلا برؤيه جمع عظيم، لأنّ معظم الناس يلتمسون الرؤيه، فانفراد اثنين بادّعاء الرؤيه مظنه الغلط أو الشبهه.

و قد علل المتأخرون قبول رؤيه الاثنين بقعود الناس عن التماس رؤيه الهلال، فلم تبق رؤيه اثنين منهم مظنه الغلط إذا لم يكن في شهادتهما شبهه أو تهمه تدعو إلى الشك و الريبه. (١)

و أمّا في الفقه الإمامي، فلا يعتبر قول العدلين عند الصحو و عدم العلّه في السماء إذا اجتمع الناس للرؤيه و حصل الخلاف و التكاذب بينهم بحيث يقوى احتمال اشتباه العدلين. ٩.

ص: ١١١

---

١- المدخل الفقهي العام: ٩٣٤/٢ برقم ٥٤٩.

و أمّا إذا لم يكن هناك اجتماع للرؤية كما هو مورد نظر الكاتب، حيث قال: لنعوذ الناس عن التماس رؤيه الهلال فقبول قول العدلين على وفاق القاعده لا على خلافها، فليس للزمان هناك تأثير فى الحكم الشرعى.

و بعبارة أخرى: ليس فى المقام دليل شرعى على وجه الإطلاق يدل على عدم قول العدلين فى الصحو و عدم العله فى السماء حتى يؤخذ بإطلاقه فى كلتا صورتين: كان هناك اجتماع للرؤية أم لم يكن، بل حججه دليل البينه منصرف عن بعض الصور، و هو ما إذا كان هناك اجتماع من الناس للرؤية و حصل الخلاف و التكاذب بحيث قوى احتمال الاشتباه فى العدلين، و أمّا فى غير هذه الصوره فإطلاق حججه أدله البينه باق بحالها، و منها ما إذا ادعى العدلان و لم يكن اجتماع و لا تكاذب و لا مظنه اشتباه.

هذه هى المسائل التى طرحها الأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء مثلاً لتغير الآراء الفقهييه و الفتاوى لأجل فساد الزمان، و قد عرفت أنه لا حاجه لنا فى العدول عن الحكم الشرعى،

ص: ١١٢

و ذلك لأحد الأمرين:

أ. إمام لعدم ثبوت الحكم الأولي كما في عدم ضمان الغاصب للمنافع المستوفاه.

ب. أو لعدم الحاجه إلى العدول عن الحكم الشرعي، بل يمكن حل المشكل عن طريق آخر مع صيانه الحكم الأولي، كما في الأمثله الباقية.

\*\*\*

ب. تغيير الأحكام الاجتهاديه لتطور الوسائل و الأوضاع

قد سبق من هذا الكاتب ان عوامل التغيير على قسمين:

أحدهما: ما يكون ناشئاً من فساد الأخلاق، و فقدان الورع، و ضعف الوازع، و أسماء بفساد الزمان، و قد مرّ عليك أمثله كما مرّت مناقشاتنا.

و الآخر: ما يكون ناشئاً عن أوضاع تنظيميه، و وسائل

ص: ١١٣

زمنيه جديده من أوامر قانونيه مصلحيه و ترتيبات إداريه، و أساليب اقتصاديه و نحو ذلك، و هذا النوع عند الكاتب كالأول موجب لتغيير الأحكام الفقيهيه الاجتهاديه المقرره قبله إذا أصبحت لا تتلاءم معه، لأنها تصيح عندئذ عبثاً أو ضرراً، و الشريعه منزهه عن ذلك، و قد قال الإمام الشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ) في الموافقات: لا عبث في الشريعه.

ثم طرح لها أمثله و إليك بيانها:

١. ثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِتَابِهِ أَحَادِيثَهُ، وَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «مَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ» وَ اسْتَمَرَ الصَّحَابَةُ وَ التَّابِعُونَ يَتَنَاقَلُونَ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ حِفْظًا وَ شَفَاهًا لَا يَكْتُبُونَهَا حَتَّى آخِرَ الْقُرْنِ الْهَجْرِيِّ الْأَوَّلِ عَمَلًا بِهَذَا النَّهْيِ.

ثم انصرف العلماء في مطلع القرن الثاني بأمر من الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، إلى تدوين السنّة النبويه، لأنهم خافوا ضياعها بموت حفظتها و رأوا أنّ سبب نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ كِتَابَتِهَا إِنَّمَا هُوَ خَشْيُهُ أَنْ تَخْتَلَطَ بِالْقُرْآنِ، إِذْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَكْتُبُونَ مَا يَنْزِلُ مِنْهُ عَلَى رِقَاعٍ، فَلَمَّا عَمَّ الْقُرْآنُ وَ شَاعَ

ص: ١١٤

حفظاً و كتابه، و لم يبق هناك خشيه من اختلاطه بالحديث النبوى، لم يبق موجب لعدم كتابه السنّه، بل أصبحت كتابتها واجبه لأنّها الطريقه الوحيده لصيانتها من الضياع. (١)

أقول: إنّ ما ذكره من أنّ النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم نهى عن كتابه حديثه غير صحيح من وجوه:

أولاً: روى البخارى أنّ رجلاً من أهل اليمن طلب من النبى أن يكتب له خطبته فقال: اكتب لى يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبى فلان، إلى أن قال: كتبت له هذه الخطبه. (٢)

أضف إلى ذلك أنّ النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم أمر فى غير واحد من الموارد كتابه حديثه، يجدها المتفحص فى مصادرها. (٣)

و مع هذه الموارد الكثيره التى رخص النبى فيها كتابه ٣.

ص: ١١٥

---

١- المدخل الفقهي العام: ٩٣٣/٢، و فى الطبعة العاشره فى ترقيم الصفحات فى المقام تصحيح.

٢- البخارى: الصحيح: ٢٩/١، باب كتابه العلم.

٣- سنن الترمذى: ٣٩/٥، باب كتابه العلم، الحديث ٢٦٦٦؛ سنن الدارمى: ١٢٥/١، باب من رخص فى كتابه العلم؛ سنن أبى داود: ٣١٨/٢، باب فى كتابه العلم؛ مسند أحمد: ٢١٥/٢ و ج ١٦٢/٣.



الحديث، والعمل به، لا- يبقى أئ شك في موضوعه ما روى عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «من كتب عني غير القرآن فليمحه».

ثانياً: هل يصح أن يأمر الله سبحانه بكتابه الدين حفظاً له، واحتياطاً عليه، وفي الوقت نفسه ينهى نبيه عن كتابه الحديث الذي يعادل القرآن في الحجّيه؟!!

ثالثاً: العجب من الأستاذ أنه سلّم وجه المنع، وهو أن لا يختلط الحديث بالقرآن، وقد نحتته الخطيب البغدادي (١) في كتاب «تقييد العلم» (٢) مع أنه غير تام، لأن القرآن الكريم في أسلوبه و بلاغته يغيّر أسلوب الحديث و بلاغته، فلا يخاف على القرآن الاختلاط بغيره مهما بلغ من الفصاحة و البلاغه، فقبول هذا التبرير يلازم إبطال إعجاز القرآن الكريم، و هدم أصوله.

و الكلمة الفصل أن المنع عن كتابه الحديث كان منعاً ٧.

ص: ١١٦

---

١- أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣٣٩٢ هـ) مؤلف تاريخ بغداد.

٢- تقييد العلم: ٥٧.

سياسياً صدر عن الخلفاء لغايات و أهداف خاصه، و الخساره التي مُنى الإسلام و المسلمون بها من جزاء هذا المنع لا تجبر أبداً، و قد فصلنا الكلام في فصل خاص من كتابنا «بحوث في الملل و النحل».(١)

٢. قبل إنشاء السجلات العقاريه الرسميه التي تحدد العقارات، و تعطى كلاً منها رقماً خاصاً، كان التعاقد على العقار الغائب عن مجلس العقد لا بدّ لصحّته من ذكر حدود العقار، أى ما يلاصقه من الجهات الأربع ليتميّز العقار المعقود عليه عن غيره، وفقاً لما تقضى به القواعد العامه من معلوميه محل العقد.

و لكن بعد إنشاء السجلات العقاريه في كثير من الممالك و البلدان أصبح يكتفى قانوناً في العقود بذكر رقم محضر العقار، دون ذكر حدوده، و هذا ما يوجب فقّه الشريعه، لأنّ الأوضاع و التنظيمات الزمنيه أوجدت و سيله جديده أسهل و أتمّ تعييناً و تمييزاً للعقار من ذكر الحدود في العقود.

ص: ١١٧

---

١- لاحظ: الجزء الأوّل من الكتاب المذكور: ٧٦٦٠.

العقاريه، فأصبح اشتراط ذكر الحدود عبثاً، و قد قدّمنا أنه لا عبث في الشريعه.

أقول: إنّ الحكم الشرعى الأولى هو معلوميه المبيع، و هذا هو لبُّ الشريعه، و أما الباقي فهو ثوب يتغير بتغير الأزمان، فلا تحديد العقارات من الجهات الأربع حكم أصلى، و لا ذكر رقم محضر العقار، فالجميع طريق إلى الحكم الشرعى و هو معلوميه المبيع و خروجه عن كونه مجهولاً، و الشرط يحصل بكلا الوجهين و تغيير الثوب ليس له صلّه بتغيير الحكم.

٣. كذلك كان تسليم العقار المبيع إلى المشتري لا- يتم إلا- بتفريغ العقار و تسليمه فعلاً إلى المشتري، أو تمكينه منه بتسليم مفتاحه و نحو ذلك، فإذا لم يتمّ هذا التسليم يبقى العقار معتبراً في يد البائع، فيكون هلاكه على ضمانه هو و مسؤوليته، وفقاً للأحكام الفقهيه العامه في ضمان المبيع قبل التسليم.

و لكن بعد وجود الأحكام القانونيه التي تخضع العقود العقاريه للتسجيل في السجل العقارى. استقر الاجتهاد

القضائي أخيراً لدينا على اعتبار التسليم حاصلاً بمجرد تسجيل العقد في السجل العقاري، و من تاريخ التسجيل ينتقل ضمان هلاك المبيع من عهد البائع إلى عهد المشتري، لأنّ تسجيل المبيع فيه تمكين للمشتري أكثر ممّا في التسليم الفعلي، إذ العبرة في الملكيه العقاريه قانوناً، لقيود السجل العقاري، لا للأيدى و التصرفات، و بتسجيل المبيع لم يبق البائع متمكناً أن يتصرف في العقار المبيع بعقد آخر استناداً إلى وجوده في يده، و جميع الحقوق و الدعاوى المتفرعه عن الملكيه، كطلب نزع اليد، و طلب الأجره، و غير ذلك تنتقل إلى المشتري بمجرد التسجيل.

فبناء على ذلك يصبح من الضروري في فقه الشريعة أن يعتبر لتسجيل العقد العقاري حكم التسليم الفعلي للعقار في ظل هذه الأوضاع القانونيه التنظيميه الجديده.(1)

أقول: اتفق الفقهاء على أنه إذا تلف المبيع الشخصي قبل قبضه ب آفه سماويه فهو من مال بائعه، و الدليل عليه من ٢.

ص: ١١٩

---

١- المدخل الفقهي العام: ٩٣١/٢.

طرقنا هو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه».(١)

و روى عقبه بن خالد عن الإمام الصادق عليه السّلام في رجل اشترى متاعاً من رجل و أوجه غير أنّه ترك المتاع عنده و لم يقبضه، قال: آتيك غداً إن شاء الله فسرق المتاع، من مال من يكون؟ قال: «من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يُقبض المتاع و يخرج من بيته، فإذا أخرجه من بيته فالمبتاع ضامن لحقّه حتى يرد ماله إليه».(٢)

و أمّا من طرق أهل السنّه، روى البيهقي عن محمد بن عبيد الله الثقفي أنّه اشترى من رجل سلعة فنقده بعض الثمن و بقي بعض، فقال: ادفعها إلى فأيّ البائع، فانطلق المشتري و تعجّل له بقيه الثمن فدفعه إليه، فقال: ادخل و اقبض سلعتك، فوجدها ميتة، فقال له: رد عليّ مالي، فأبى، فاختصما إلى شريح، فقال شريح: رد على الرجل ماله و ارجع أ.

ص: ١٢٠

---

١- مستدرک الوسائل: ١٣، الباب ١ من أبواب الخيار، الحديث ١.

٢- الوسائل: ١٢، الباب ١٠ من أبواب الخيار، الحديث ١.

و على هذا فالميزان فى رفع الضمان على البائع هو تسليم المبيع و تسليم كل شىء بحسبه، و الجامع هو رفع المانع من تسليم المشتري على المبيع و إن كان مشغولاً بأموال البائع أيضاً، إذ لم يكن هنا أى مانع من الاستيلاء و الاستغلال.

و على ضوء ذلك فتسليم البيت و الحانوت مثلاً- بإعطاء مفتاحهما، و أمّا جعل مجرد تسجيل العقد فى السجل العقارى رافعاً للضمان بحجه انّ تسجيل البيع فيه تمكين للمشتري أكثر ممّا للتسليم الفعلى اجتهاد فى مقابل النص بلا- ضروره، ما لم يكن تسجيل العقد فى السجل العقارى متزامناً مع رفع الموانع من تسلط المشتري على المبيع، إذ فى وسع المتبايعين تأخير التسجيل إلى رفع الموانع.

و بعبارة أخرى: الميزان فى رفع الضمان هو تحقّق التسليم بالمعنى العرفى، و هو قد يزامن التسجيل فى السجل العقارى و قد لا يزامن، كما لو سجل العقد فى السجل و لكنض.

ص: ١٢١

البائع أوجد موانع عاقت المشتري عن التسلّط على المبيع، فما لم يكن هناك إمكان التسلّط فلا يصدق التسليم.

على أنّ المشتري بالتسجيل وإن كان يستطيع أن يبيع العقار و لكنّه يعجز عن الانتفاع بالمبيع الذي هو المهم له ما لم يكن هناك تسليم فعلى.

٤. أوجب الشرع الإسلامي على كلّ زوجة تطلّق من زوجها عدّه تعتدها، و هي أن تمكث مده معيّنه يمنع فيها زواجها برجل آخر، و ذلك لمقاصد شرعيه تعتبر من النظام العام في الإسلام، أهمها، تحقّق فراغ رحمها من الحمل منعاً لاختلاط الأنساب.

و كان في الحالات التي يقضى فيها القاضى بالتطليق أو بفسخ النكاح، تعتبر المرأة داخله في العدّه، و يبدأ حساب عدّتها من فور قضاء القاضى بالفرقه، لأنّ حكم القاضى في الماضي كان يصدر مبرماً واجب التنفيذ فوراً، لأنّ القضاء كان مؤسساً شرعاً على درجه واحده، و ليس فوق القاضى أحد له حق النظر في قضائه.

ص: ١٢٢

لكن اليوم قد أصبح النظام القضائي لدينا يجعل قضاء القاضى خاضعاً للطعن بطريق الاستئناف، أو بطريق النقض، أو بكليهما. و هذا التنظيم القضائي الجديد لا ينافى الشرع، لأنه من الأمور الاستصلاحية الخاضعة لقاعده المصالح المرسله، فإذا قضى القاضى اليوم بالفرقه بين الزوجين وجب أن لا تدخل المرأه فى العده إلا بعد أن يصبح قضاؤه مبرماً غير خاضع لطريق من طرق الطعن القضائى. و ذلك إما بانقضاء المهل القانونيه دون طعن من الخصم، أو بإبرام الحكم المطعون فيه لدى المحكمه المطعون لديها و رفضها للطعن حين ترى الحكم موافقاً للأصول.

فمن هذا الوقت يجب اليوم أن تدخل المرأه فى العده و يبدأ حسابها لا من وقت صدور الحكم الابتدائى، لأنها لو اعتدت منذ صدور الحكم الابتدائى لربما تنقضى عدتها و تتحرّر من آثار الزوجيه قبل الفصل فى الطعن المرفوع على حكم القاضى الأول بانحلال الزوجيه ثم ينقض هذا الحكم لخلل تراه المحكمه العليا فيه، و هذا النقض يرفع الحكم



السابق و يوجب عوده الزوجيه.(١)

أقول: إنَّ الحكم الأوَّلى فى الإسلام هو أنَّ الطلاق بيد من أخذ بالساق(٢) ، فللزوج أن يطلِّق على الشروط المقرَّره قال سبحانه: (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ) (٣).

نعم لو اشترط الزوجان فى سجل العقد أن يكون الطلاق بيد المحكمه بمعنى أنه إذا أدركت أن الطلاق لصالح الزوجين فله أن يحكم بالفرقه و الانفصال، و المراد من الحكم بالفرقه أمران:

أولاً: أن الطلاق لصالح الزوجين.

ثانياً: تولى إجراء صيغه الطلاق.

فلو كان قضاء القاضى بالفرقه على درجه واحده، و ليس فوقه أحد له حقَّ النظر فى قضائه فيقوم بكلا الأمرين: ١.

ص: ١٢٤

١- المدخل الفقهي العام: ٩٣٢/٢.

٢- مجمع الزوائد: ٣٣٤/٤، باب لا طلاق قبل النكاح.

٣- الطلاق: ١.

حق الانفصال و تنفيذه بإجراء صيغه الطلاق و يكون الحكم بالفرقه مبدأ للاعتداد.

و لو كان النظام القضائى يجعل قضاء القاضى خاضعاً للطعن بطريق الاستئناف، أو بطريق النقض أو بكليهما، فلأجل الاجتناب عن بعض المضاعفات التى أُشير إليها تقتصر المحكمه الأولى على الأمر الأول إنَّ الطلاق لصالح الزوجين و يؤخر الأمر الثانى إلى إبرامه، فعند ذلك تجرى صيغه الطلاق من قبل المحكمه الثانيه و تدخل المرأه فى العده و يبدأ حسابها.

و بذلك يعلم أن ما ضرب من الأمثله لتأثير الزمان و المكان بعيده عمّا يروم إليه، سواء كان العامل للتأثير هو فساد الأخلاق و فقدان الورع و ضعف الوازع، أو حدوث أوضاع تنظيميه و وسائل زمنيه، فليس لنا فى هذه الأمثله أى حافز من العدول عمّا عليه الشرع.

و حصيله الكلام: أنَّ الأستاذ قد صرَّح بأنَّ العاملين الانحلال الأخلاقى و الاختلاف فى وسائل التنظيم يجعلان

ص: ١٢٥

من الأحكام التي أسَّسها الاجتهاد في ظروف مختلفه خاضعه للتغيير، لأنها صدرت في ظروف تختلف عن الظروف الجديده.

و لكنّه في أثناء التطبيق تعدّى تاره إلى التصرّف في الأحكام الأساسيه المؤبده التي لا يصحّ للفقيه الاجتهاد فيها، و لا أن يحدث بها أيّ خدشه، و أخرى ضرب أمثله لم يكن للزمان أيّ تأثير في تغيير الحكم المستنبط.

هذا بعض الكلام في تأثير عنصرى الزمان و المكان في الاستنباط.

تمّت رساله بيد مؤلّفها العبد الفقير جعفر السبحانى

في صبيحه يوم الجمعه المصادف يوم العشرين

من رجب المرجب من شهور عام ١٤١٨ هـ

حامداً مصلياً على النبي و آله

في مدينه قم المقدسه

ص: ١٢٦

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكترونى : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
الغمامة  
اصبحان  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

